

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

الجنسية الجزائر وليس لي وطن فأنا مسلم

للتواصل **وطلب المذكرات** مجانا وبدون مقابل

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

سكايب:benaissa20082

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

لا تنسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
MIDDLE EAST UNIVERSITY FOR GRADUATE STUDIES

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

The Effect of The Qualitative Characteristics of Accounting information on the Quality of Financial Reports of Commercial Banks working in Republic of Yemen

إعداد:

أكرم يحيى علي الشامي

الرقم الجامعي(20060181)

إشـــراف

الأستاذ الدكتور/ عبدالناصر إبراهيم نــــــور

كانون ثاني (يناير) / 2009

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبـــات الحصول على درجـــة المـــاجستير في المحاسبـــة بكلية الأعمـــال في جامعـــة الشرق الاوسط للدراسات العليا

<u>التفويض</u>

أنا أكـــرم يحيى علي الشامي ، أفوض جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا بتزويد رسالتي والمعنونه بـــ" **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**" .

للمكتبات ، والمؤسسات ،والهيئات والاشخاص عند الطلب.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

The Effect of The Qualitative Characteristics of Accounting information on the Quality of Financial Reports of Commercial Banks working in Republic of Yemen

إعداد

أكرم يحيى علي الشامي

إشـــراف

الأستاذ الدكتور/ عبدالناصر إبراهيم نـــــــور

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر إبراهيم نور	مشرفاً ورئيساً	....
2. الأستاذ الدكتور/ محمد عطية مطر	عضواً	....
3. الدكتور / حسام الدين الخداش	عضواً	....
4. الأستاذ الدكتور / أحمد حسن ظاهر	عضواً خارجياً	....

قدِّمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلبـــات الحصول على درجـــة المـــاجستير في المحاسبـــة بكلية الأعمـــال في جامعـــة الشرق الاوسط للدراسات العليا

نوقشـــتْ وأوصي بإجازتهـــا بتـــاريخ 20 / 1 / 2009 .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

سورة التوبة: الايه(105)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى .... وطني الحبيب منبع الحضارة اليمن السعيد .

إلى .... من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون.

إلى .... من غرس في قلبي بذور الخير و الوفاء إلى أبي الرحيم.

إلى .... من ساندني وآزرني في دربـي، إلى زوجتي الصابرة.

إلى .... من ساندني في دراستي أستاذي واخي الدكتور محمد الدعيس

إلى .... من آزرني أخوتي م/ فؤاد ، د/عبد الغني ، د/رائد .

إلى .... من لأجلهم سرت في الدرب، إلى أبنائي حسـام ، وشـذى الأعزاء.

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليرو ثمرة جهدهم.

الباحـث

شكر وتقدير

اشكر المولى عز وجل أن وفقني وسهل لي كل أمر صعب ويسر لي من أمري رشدى ، والحمدلله كثيراً على ماسخر لي في تسهيل دراستي من اساتذة وزملاء.

واتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى المملكة الإردنية الهاشمية الحبيبة وطني الثاني الذي أحتضنني ومدني بالعلم والمعرفة .

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي *الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور* الذي مدني من منابع علمه بالكثير، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وأسال الله أن يطيل عمره ليبقى نبراسا للعلم والعلماء.

واتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي الحبيبة **جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا** ممثلة برئيسها **الأستاذ الدكتور محمود مرعي**، وكذلك اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور / **محمد مطر** الذي ماكان يتوانى في تزويدي بالنصح والمعلومات لإكمال دراستي ، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى أصدقائي الذين كانوا سنداً لي وهم د. أحمد النور و سلطان الحالمي ،ود. منير الدعيس ،و د. إبراهيم ناجي الدعيس و الاخ فالح العجمي ،و سامي شرف الدين ، و م .أحمد المرادي و د. مروان العريقي ، لؤي سلطان ، محمد العزاني .

كما اتقدم بجزيل الشكر الى العم العزيز حسن قاسم الشامي الذي ساندني معنوياً ومادياً ووقف بجانبي منذ بداية مسيرتي العلمية ولغاية الآن فجزاه الله خير الجزاء.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية وليسامحني من غفلت عن ذكره.

الباحث

قائمـــة المحتويـــات

قائمة بالإشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الرمز	المضمون باللغة الإنجليزية	المضمون باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية

البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعيَّة	Statiststical Packages for Social Sciences.	SPSS
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard	IAS

قائمة الرموز الواردة في الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

إعداد:

أكرم يحيى علي الشامي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالناصر إبراهيم نور

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن. من خلال قياس أثر الخصائص الاساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية ، وخاصية الإفادة و خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن. ومن خلال قياس أثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية ومكوناتها كخاصية الاتساق (الثبات) و خاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانه استهدف من خلالها المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين ، حيث تم توزيع (70) أستبانه على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) منها ، وبنسبه (90%) وقد خضعت جميعها للتحليل.

وقد تمَّ استخدام الأساليب الإحصائية الوصفيَّة واختبار[One Sample T- Test] لتحليل البيانات واختبار الفرضيات .

وكانت اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة إلى أن هنالك تاثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبه التأثير (83%).

كما اظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تأثيرعالية بلغت (85%).

وكانت أهم توصيات هذه الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في الـيمن بزيـادة الاهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . ضرورة تحسـين جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك .

كما يوصي الباحث بضرورة قيام البنك المركزي بعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتثقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسـبية في تحسين جودة التقارير المالية.

ABSTRACT

The Effect of The Qualitative Characteristics of Accounting information on the Quality of Financial Reports of commercial Banks working in Republic of Yemen

By;

AKRAM YAHYA ALI AL-SHAMI

Supervisor :

Prof. AbdulNaser Nour

The Study aimed to measure the impact of qualitative characteristics of accounting information on the quality of financial reports issued by commercial banks working in Republic of Yemen throughout measuring the effect of the primary characteristics and their elements, as instance understandability, decision usefulness, relevance, reliability, and the secondary characteristics and their elements, like consistency and comparability, on the quality of financial reports of these banks.

To achieve the study's goals, the researcher designed questionnaire that targets financial managers ,auditors and accountants. Number of questionnaires distributed on the study sample were 70 questionnaires and 63 ,which represent 90% of the total ,were returned and analyzed .

To conduct data analysis and test hypotheses, descriptive statistics have been used. Also statistical package of Social Sciences have been used (SPSS), including the test (One Simple T-Test) to test hypotheses.

The important results of this study showed that there is a high impact for the primary characteristics of accounting information on the quality of financial reports ,in which impact percentage reached about (83%).

Also the result showed that secondary characteristics of accounting information influence on the quality of financial reports of commercial banks working in Yemen, in which impact percentage reached about (85%).

The major recommendations of this study were the Commercial banks working in Yemen should pay greater attention toward using the

information containing the qualitative characteristics of accounting information , necessary to improve the quality of financial reports issued by these banks, Also it's is necessary for the central bank of Yemen to hold scientific conferences and sessions to educate and enhance employees knowledge in commercial banks about importance of qualitative characteristics of accounting information to improve the quality of financial reporting.

1-1 المقدمة Introdution :

من المعروف أن القوائم المالية تعتبر المخرجات الرئيسة لاي نظام محاسبي، وهذا يعني أهمية الأرقام التي تحتويها هذه القوائم المالية باعتبارها تلخيص لكم من الأحـداث والعمليـات المالية التي تمت خلال فترة معينة ، ولهذا يجب أن تكون هذه القـوائم مفيـدة لغايـات اتخـاذ القرارات الاستثمارية ومساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين في تقييم التـدفقات النقدية المستقبلة وتوقيتها .

الإ أن التطبيق العملي في إعداد القوائم المالية قد يوجد حوله العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة والتي تعنى بتحقيق التوازن في توفير الخصائص النوعية للمعلومـات المحاسـبية والتي تنعكس في نتائجها على القوائم المالية للمنشأة ، ولهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى تحديد الصفات (الخصائص) النوعية للمعلومات المحاسبية ، والتي بسبب عـدم إمكانيـة إخضاعها للتقدير الكمي الرقمي لتصبح عرضه للانتقاد ، كونها قد تعني مزيـدا مـن التحيـز واختلاف الجوهر عن الشكل ، وبالتالي تقليل درجة مصداقيتها واعتماديتها ، وخاصة في ضوء الانتقادات التي توجه للقوائم المالية **(Kieso,Weygandt,and Warfield,2007,p28)**

كما ان أحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة هي وضوحها وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين ، لهذا يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومـات بقـدر معقول من العناية ، ومهما يكن الأمر فإنه يجب عدم استبعاد معلومات حول بعـض المسـائل المعقدة التي يجب تضمينها للبيانات المالية ، حيث أنه من الصعب جدا فهمها من قبـل بعـض المستخدمين مادامت المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية **(المجمع العربـي للمحاسبين القانونيون ،معايير المحاسبة الدولية ،2006، ص87)**.

كذلك فان جودة التقارير المالية من الأهمية بمكان تتمثل فـــي أن المســـتثمرين يؤسســـون خبراتهم الاستثمارية بناء على هذه التقارير المالية وبالتالي فإن لهذه التقارير من الأهمية بمكان بان تعبر عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وهي تعبر عن المركز المالي للبنـــك بصـــورة صحيحة خلال فترة معينة .

والجدل القائم حالياً فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل ، وذلك من بين البدائل المختلفة لطرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن اتباع كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية. وبالتالي اختلاف القـــرارات المتخـــذة مـــن قبـــل مستخدمي هذه القوائم باختلاف طريقة القياس المستخدمة **(نور،وعدس، 2004، ص18)**.

و تعد المعلومات المحاسبية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، لـــذا يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتفاعل مع البيئـــة فيأخـــذ منهـــا مدخلاتـــه (البيانات) ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها في شكل بيانات وقوائم مالية (مخرجاته). وبالتالي فإن من أهم أهداف النظام المحاسبي تزويد مستخدمي البيانات والقـــوائم الماليـــة بالمعلومـــات الملاءمة لهم لترشيد قراراتهم. ولا شك في أن هذه المعلومات لا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا كانت تتسم بالخصائص التي تجعلها مفيدة لمستخدميها، ومن أهم هذه الخصائص خاصـــيتي الملاءمة والموثوقية إذ تعد خاصية الملاءمة من الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics of Accounting Information، (Ibid,2007)

2-1 أهمية الدراسة :

تعتبر من الدراسات الاولى في هذا الموضوع في الجمهورية اليمنية حسب علم الباحث وحيث إن المستفيدين من الدراسة هم المستخدمون للقوائم المالية الصادرة عن هذه البنوك من خلال :

- افتقار المكتبة اليمنية للأبحاث والدراسات التي تتناول مواضيع أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.
- تكتسب هذه الدراسة أهمية اضافية كونها تبحث في موضوع كثير الأهمية في مجال المحاسبة، الا وهو أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، لا سيما بعد تناول هذا الموضوع في العديد من الأبحاث .
- معرفة مدى حرص البنوك التجارية العاملة في اليمن على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية .
- كما تكمن أهمية البحث من خلال التعرف على بيئة الأعمال في اليمن ، وخاصة في البنوك التجارية العاملة فيها مدى ملاءمة البيئة اليمنية للقرارات الاستثمارية، وعن أثر

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

1-3 مشكلة الدراسة و أسئلتها :

لذا فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمحور حول دراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ، ويمكن صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية :-

1. ما مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة ؟
2. ما مدى تأثير الخصائص النوعية الأساسية(Primary Characteristics) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العامله في الجمهورية اليمنية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية :-

أ- هل توثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

ب- هل تؤثرخاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

ج- هل تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

د- هل تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

3. ما مدى تأثير الخصائص الثانوية(Secondary characteristics) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك ا لتجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال السؤالان الفرعيان التاليان :-

أ. هل تؤثر خاصية الاتساق (الثبات) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

ب. هل تؤثر خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ؟

1-4 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة وتقييم أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشقيها الخصائص الاساسية والخصائص الثانوية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين ويمكن إبراز أهداف البحث بما يلي:

1. التعرف على مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة .

2. التعرف على الخصائص النوعية الأساسية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية ممثله في : القابلية للفهم والإفادة (منفعة القرار) ، الملاءمة ، الموثوقية ، ومن ثم دراسه وتقييم أثرها على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك .

3. التعرف على الخصائص النوعية الثانوية التي تعرضها القوائم المالية للبنوك التجارية اليمنية ممثله في : خاصية التماثل (الاتساق) ، و خاصية القابلية للمقارنة ، ومن ثم دراسة وتقييم أثرها على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك .

5-1 فرضيات الدراسة :

لقد تم صياغة الفرضيات للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال اختبار الفرضيات الصفرية التالية :-

الفرضية الرئيسة الاولى: لا تحرص البنوك التجارية العاملة في اليمن على توفير الخصـــائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية .

الفرضية الرئيسة الثانية : لا تؤثر الخصائص الاساسية للمعلومات المحاســبية علـــى جـــودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الأربع التالية :

الفرضية الفرعية الاولـــى: لا تؤثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاســبية علـــى جـــودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر خاصية الافادة (منفعة متخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جـــودة التقـــارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقـــارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

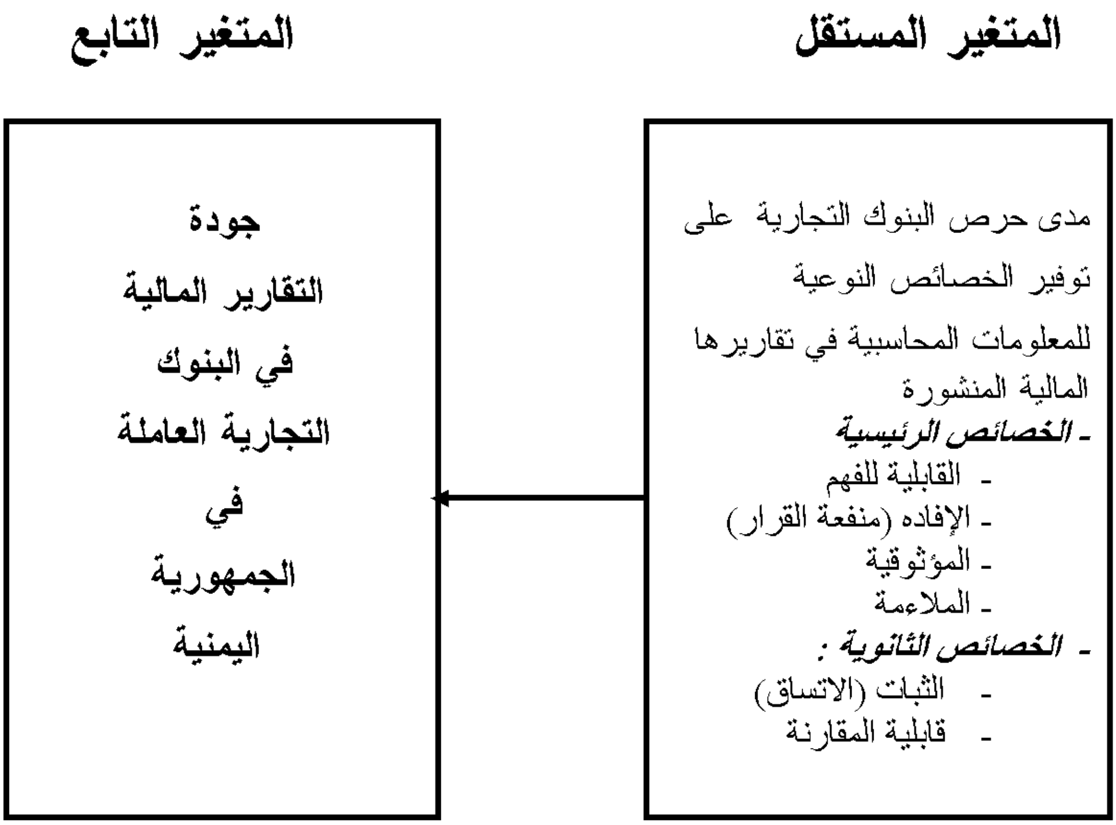
الفرضية الرئيسة الثالثة: لا تؤثر الخصائص الثانوية للمعلومات على جودة التقـــارير الماليـــة للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

ويتفرع عنها الفرضيتان التاليتان:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر خاصية الثبات (الاتساق) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر خاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

1-6 أنموذج الدراسة :-



1-7 التعريفات الاجرائية :

1. **الخصائص النوعيـــة** هي صفات تجعل المعلومات الـــواردة فـــي القـــوائم الماليـــة مفيـــدة للمستخدمين لها والمستفيدين لاتخاذ القرارات .(**مجلس معايير المحاسبة الدولية ،2006)**

2. **الملاءمة (Relevance):** ان المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تحدث فـــرق فـــي اتخاذ القرار ، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الاحداث الماضـــية والحالية والمستقبلية ، او على تاكيد أو تصحيح التوقعات السابقة ، ولكي تكـــون المعلومـــات ملائمة ،يجب ان تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية ، وان يتم تقديمها في الوقت المناسب **(شرويدر،وأخرون،2006، ص86)** .

3. **الموثوقية (Reliability):** - أي أن تكون المعلومـــات المحاســـبية مفيـــدة وتملـــك المعلومات خاصية الموثوقية اذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصـــادق) والتحيـــز (الحياد) و يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع إن تعبر عنه بشكل معقول . **(مجلس معايير المحاسبة الدولية ،2006)**

4. **إمكانية المقارنة** هي إمكانية المقارنة وعبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفـــس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى.(**مجلس معايير المحاسبة الدولية،2006)**

5. خاصية **الاتساق** التماثل في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. **(مجلس معايير المحاسبة الدولية ،2006)**

6. **القابلية للفهم** : هي ان تكون قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ، بافتراض ان لـــدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية.**(جمعة ،2006)**

7. **جودة التقارير** : هي ان تكون المعلومات خالية من الخطأ والتحريف والتزويـــر والغـــش وموضوعة دون تضخيم وبواقعية .

8-1 محددات الدراسة :-

1- للدراسة محدد مكاني إذ تقتصر الدراسة على البنوك التجارية العاملة في العاصمة صنعاء.

2- مدى ثقافة وخبرة العاملين في البنوك التجارية اليمنية خاصة المحلية بمعـــايير المحاســـبة المالي الدولية المالية .

3- عدم وجود دراسات سابقة كافية وخاصة ما يتعلق منها بالبيئة البحثية في اليمن ، ممـــا أدى الى اللجوء إلى دراسات سابقة تناولت جوانب محددة ترتبط بموضوع الدراسة .

4- القصور في عدم قدرة المجيبين على اجابة فقرات الاستبانه.

المبحث الاول

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

مقـــدمة :

تعد المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي ، حيث إن البيانات التي يتم تجميعها ومن ثم أخراجها في شكل معلومات في القوائم المالية ، تدل على أهمية الأرقـــام التـــي تحتويها تلك القوائم باعتبارها الإبلاغ المالي لجميع الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة ، وتعتبر ذات قيمة هامة لمن يركز عليها في اتخاذ قراراته ، فهي محرك للقيمـــة . بشكل عام فإن شفافية الوحدة الإبلاغية وقيمتها تتحددان في ضوء المعلومات المحددة التي يفصح عنها لكل من أصحاب المصالح ، وذلك ضمن التبنى للمفاهيم الأساسية التي تدعم التقارير المالية ، من خلال وصف أهداف الإبلاغ المـــالي مـــن حيـــث التزويـــد بمعلومـــات :- (Kieso, weygandt &Warfield ,2007, p.36)

1. مفيدة لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية والإئتمانية لأولئك الذين لديهم فهم معقول للنشاطات الاقتصادية والتجارية .
2. لمساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين والمستخدمين الآخرين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيط بها .
3. عن الموارد الاقتصادية والحقوق على الموارد والتغيرات فيها .

كما بين (حنان ،2005،ص 71) أنه من خلال المعلومات في التقارير المالية تزداد أهمية معرفة ربحية المنظمة لتنمية الاستثمار فيها ولتلافي عدم الفهم الصحيح والكامل للمعلومات المحاسبية لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى وضع خصائص وصفات للمعلومات المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكان أول صدور لها في القائمة رقم(2)

الصادرة عن FASB لسنة 1980م ، و تعد المعلومات المحاسبية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذا يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتفاعل مع البيئة فيأخذ منها مدخلاته (البيانات) ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها على شكل بيانات وقوائم مالية (مخرجاته).

وبالتالي فإن من أهم أهداف الخصائص النوعية تزويد مستخدمي المعلومات بقوائم مالية ملائمة ، تم قياسها بموثوقية لترشيد قراراتهم.

لكي نختار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الافصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها ، فانه يلزم دائما تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرار . ومن خلال هذه الخصائص فإنه يتم التفريق بين المعلومات الافضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الادنى (الاقل إفادة) لاتخاذ القرار.

2-1-1 الاطار المفاهيمي للمحاسبة :

إن المستخدمين للقوائم المالية بحاجة إلى معلومات ملائمة وموثوقة للمساعدة في تطوير نموذج للمعلومات المالية ،والمحاسبة المالية وعمل التقارير يعتمد على الإطار المفاهيمي والتي سوف يتم شرحها من خلال مناقشة المفاهيم الأساسية وفهم الإطار المفاهيمي. (Kieso, Weygandt &Warfield ,2007, p.28)

الإطار المفاهيمي : وهو نظام متماسك يشتمل على مجموعة مترابطة من المفـــاهيم الخاصـــة بأهداف وأساسيات العلم ويتكون من المستويات التالية :

1. المستوى الاول : الأهداف الأساسية : أهداف الإبلاغ المالي .
2. المستوى الثاني : المفاهيم الأساسية والتي تنقسم الى :

- الخصائص النوعية للمعلومات المالية

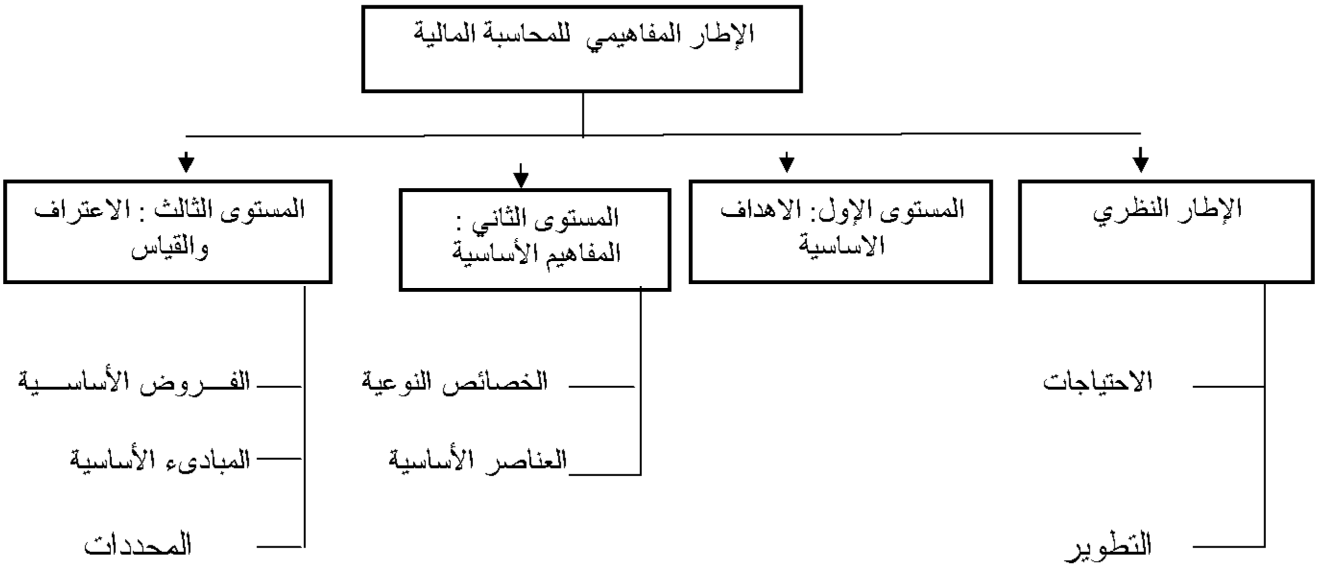
- العناصر الاساسية للقوائم المالية

يعتبر المستوى الثاني الجسر بين المستوى الأول والمستوى الثالث الاعتراف والقياس .

3. المستوى الثالث: منهج الاعتراف و القياس.

ويمكن تلخيص ما سبق أعلاة من خلال الشكل رقم (2-1) (Kieso, weygandt &Warfield ,2007, p.28)

الشكل (2-1)



كما يعتبر مشروع إطار العمل المفاهيمي بمثابة مجموعة من الأهداف والأسس المترابطة، حيث تحدد الأهداف أهداف وغايات المحاسبة المالية ، في حين تشكل الأسس والمفاهيم الأساسية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف وتهدف هذه المفاهيم إلى توفير استرشادات كما يلـــي :- (شرويدر وأخرون ،2006،ص79)

1. أختيار العمليات والاحداث والظروف التي يتم معالجتها محاسبياً.
2. تحديد كيفية قياس العمليات والأحداث والظروف المختارة.
3. تحديد كيفية تلخيص نتائج الأحداث والعمليات والظروف والتقرير عنها .

وقد نص مجلس معايير المحاسبة المالية على أنه ينوى جعل مشروع إطار العمل المفاهيمي ليس مجرد حزمة من الحلول للمشاكل ، بل أساساً لتحديد ومناقشة القضايا وطرح الاسئلة الملائمة واقتراح سبل البحث وقد أدى الإطار المفاهيمي إلى إصدار سبع قوائم لمفاهيم المحاسبية المالية هي : (شرويدر وأخرون،2006،ص 80-81)

- قائمة المفاهيم رقم (1)بعنوان أهداف التقارير المالية لمشروعات الأعمال.
- قائمة المفاهيم رقم (2) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
- قائمة المفاهيم رقم (3) بعنوان عناصر القوائم المالية لمشروعات الأعمال.
- قائمة المفاهيم رقم (4) بعنوان أهداف القوائم المالية للمنظمات غير التجارية.
- قائمة المفاهيم رقم (5) بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمشروعات الاعمال.
- قائمة المفاهيم رقم (6) بعنوان عناصر القوائم المالية بدلاً عن القائمة رقم (3)
- قائمة المفاهيم رقم (7) بعنوان استخدام معلومات التدفقات النقدية والقيمة الحالية في القياس المحاسبي.

والتي من خلالها يمكن القول إن قائمتي المفاهيمم رقم (1) ورقم (2) هما الأهداف التي ترشد الممارسات وتدلان على مدى فائدة الأهداف في صنع القرارات النوعية بشان ما يتم التقرير عنه ، فانه من خلال قائمة المفاهيم رقم (1) تحديد الهدف الاساسي لعملية التقرير بأنه الفائدة (Usefulnss) ، أما قائمة المفاهيم رقم (2) فتبين كيف يمكن أن تكون القوائم المالية مفيدة من الناحية النوعية .

وتبين القائمة رقم (5) أن تكون كلاً من قائمتي المفاهيم رقم (1) ، ورقم (2) توفر الإرشادات التي تمكن المحاسبين من الاعتراف بالمعلومات المحاسبية وقياسها ، إضافة الى أن قائمة المفاهيم رقم (5) تبين قابيلة القياس ، وتنص على أن البند يجب أن يقابل تعريف العنصر

المبين في قائمة المفاهيم رقم (6) حتى يمكن قياسه ، وتوفر قائمة المفاهيم رقم (7) إطار عمل لاستخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية كأساس للقياس المحاسبي.

2-1-2 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

2-1-2-1: مفهوم المعلومات المحاسبية :-

هي " مجرد حقائق أو ارقام مجردة ، غير مرتبة وغير معدة للأستخدام بهذا الشكل ، فهي مجرد تجميع للمادة الخام والاحتفاض بها لاحتمال استخدامها مستقبلاً لانتاج المعلومات (باسيلي،2001،ص9).

أي ان المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تم معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى ، تستخدم كاساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل .

كما أنه يوجد العديد من التعريفات للمعلومات المحاسبية وبشكل عام فإن العملية تتمثل في التحليل للبيانات بهدف تقويم وترتيب الحقائق ووضعها في شكل يعبر عن معلومات مفهومة، لذا فإن الفرق الاساسي بين المعلومات والبيانات هو في أن كلاً من المعلومات تشمل بالضرورة البيانات في حين لا تعتبر كل البيانات بالضرورة معلومات مفهومة تؤدي لزيادة الإدراك وتحسين عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار (الخطيب ،1993،ص34).

تسعى مهنة المحاسبة والعاملون فيها إلى زيادة فاعلية المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبي وهي المعلومات المحاسبية ،ومن خلال زيادة كفاءتها ومنفعتها وفاعليتها وتكاملية المعلومات المختلفة المفصح عنها وظهورها كوحدة واحدة . فإن الاهتمام قد انصب على نوعية المعلومات والصفات التي يجب توافرها فيها.

ومن هنا جاءت فكرة الخصائص (الصفات) للمعلومات المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكان أول صدور لها في القائمة رقم(2)الصادرة عن FASB لسنة 1980م والتي تؤدي الى تحقيق أهداف الإبلاغ المالي، إن الأهداف الرئيسية للتقارير المالية تزود المستخدمين والمستثمرين بمعلومات ذات منفعة متوقعة للتدفقات النقدية وكذلك التنبؤ بأداء الوحدة وبذلك تحديد قيمة للمنظمة.

كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة وهي جسر يربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية اخرى ، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية ، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة ، (Kieso, Weygandt &Warfield ,2007, p.31)

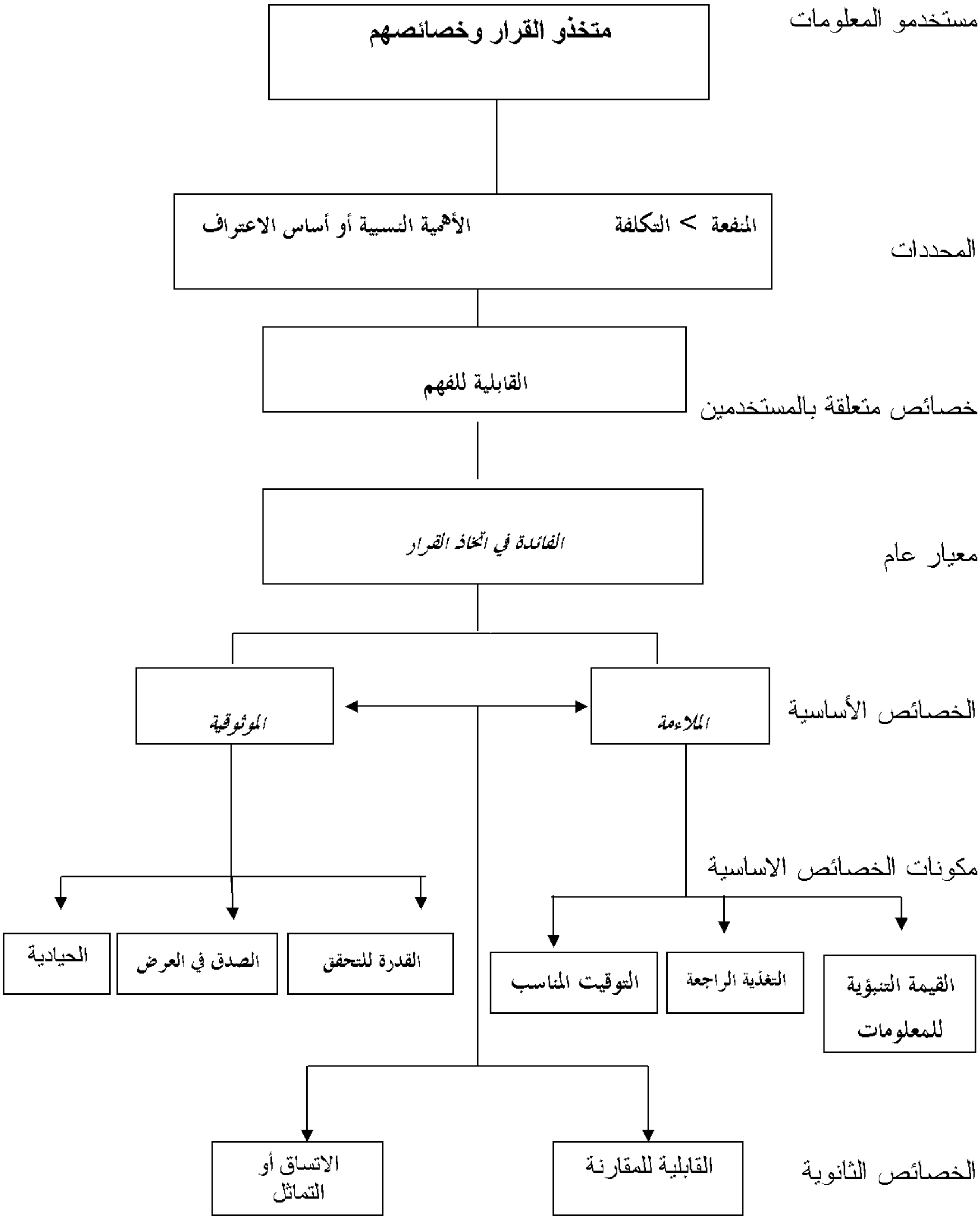
كما ان البيان الصادرعن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والمشار اليه مسبقاً كان المرجعية الأولية في الممارسات المحاسبية ، وكما كان تحديد أهداف التقارير المالية يمثل نقطة البداية والمستوى الأعلى في هيكل الاطار النظرية المحاسبة ، فإن المستوى الثاني الذي يليه مباشرة يختص بتحديد الصفات التي ينبغي أن تتوافر في المقاييس المحاسبية والمعلومات الناجمة عنها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية. كما أشار البيان أعلاه الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عن فحص الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة لمتخذي القرار ، كما نص البيان على أنه يجب أن يختار المجلس في أغلب الأحيان أو أن يقوم بتقييم البدائل المحاسبية .

كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تبين المكونات التي تفيد القوائم المالية ومن خلال النظر إليها بشكل مجموعة متكاملة من الخصاص التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ، ويمكن أن يطلق على هذه الصفات اسم الخصائص النوعية أو معايير المعلومات المحاسبية والتي يمكن الاستناد إليها في الحكم على تحقيق المقاييس المحاسبية .

يمكن عرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما في الشكل رقم (2-2) (Kieso, Weygandt &Warfield ,2007, p.32)

والشكل رقم (2-2)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [1]



- [1] Kieso،Donald. E،Weygandt، Jebbt.Jand Warfield،Tebbt. D "**Intermediate Accounting** ," 12th Edition،(2007.p.32) John wiley sons Inc.، New York, USA.

ومن خلال الشكل السابق (2-2) يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سوف تكون ذات فائدة كبيرة للجهات المسئولة عن إعداد التقارير المالية (إدارة الشركة) ، وذلك في مجال تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة Kieso, (Weygandt &Warfield ,2007, p.32)

<u>متخذو القرارات وخصائصهم :</u>

يقوم كل متخذ قرار بالحكم على ماهي المعلومات المفيدة ، ويتأثر هذا الحكم بعدة عوامل مثل : القرار الذي سيتم اتخاذه ، والطريقة المستخدمة لاتخاذ القرار ، والمعلومات المقتناة في السابق أو المتحصل عليها من مصادر أخرى ، وقدرة متخذ القرار على تشغيل ومعالجة المعلومات ، وهذه الخصائص تشير إلى أن المديرين والملاك ، بشكل عام في الشركات الصغيرة او المشروعات المشتركة ، قد يجدون بعض معلومات التقرير المالي الخارجية أقل فائدة مما يجدها حمل الأسهم في الشركات ذات العدد المحدود التي يتداول الجمهور أوراقها المالية .(شرويدر،وأخرون،2006، ص84)

2-1-1 الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية(Primary Qualities) :

وتعتبر هذه الخصائص هي الصفات أو السمات التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لكي تكون ممثلة بصدق لواقع الحال في مؤسسات الاعمال ، فكما ورد في قائمة المفاهيم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB فأن "الخواص التي تفرق بين المعلومات الأكثر إفاده عن المعلومات الاقل إفاده هما الملاءمة والموثوقية، ومع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما.(كيسو،وأخرون ،2003،ص69)

وتتكون من المكونات التالية :

2-1-1-1: خاصية (الافادة) منفعة متخذ القرار (Decision Usefulness):

المنفعة لمتخذ القرار (الافادة) تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، وكما إن معيار المنفعة أو الفائدة للمعلومات تأتي في قمة الهرم للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة.

انه يلزم دائما تحديد البديل الذي يقدم اكثر المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرار . ومن خلال هذه الخصائص فإنه يتم التفريق بين المعلومات الأفضل (الاكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لاتخاذ القرار. كما إن فائدة المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال تقليل حالات عدم التاكد لدى متخذى القرار، وزيادة درجة المعرفة لديهم، ولذلك يجب أن تكون المعلومات المعروضة مفهومة لمتخذ القرار، ونوع القرار، وطريقة اتخاذ القرار، (كيسو، واخرون،2003،ص68).

كما يلاحظ أن هنالك قيدان رئيسان يحددان امكانية القيام بانتاج المعلومات المحاسبية وهما:-

1. **قيد التكلفة والمنفعة** (Costs<Benefits) : حيث تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها ، فإن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات .

فاختبارات التكلفة والمنفعة تختلف عن السلع الأخرى من حيث إن تكاليف إعداد المعلومات المالية تقع على كاهل معديها ، في حين أن منفعتها تعود على كل من معديها ومستخدميها ، ويجب على الهيئة التي تضع المعايير ، أن تبذل ما بوسعها لمقابلة احتياجات المجتمع ككل عندما تصدر معياراً يضحي بأحد هذه المواصفات من أجل مواصفات أخرى ، ويجب أن تظل متيقظة للعلاقة بصورة دائمة بين التكاليف والمنافع .(شرويدر، وأخرون،2006، ص86)

2. قيد الاهمية النسبية (المادية) (Materiality) : هي أحد التطبيقات الأساسية في نظرية المحاسبة، وفمثلاً يمكن ان يعتبر المبلغ أقل أهمية بسبب مقارنته مع إجمالي الإيرادات أوالمصروفات أوالأصول أوالخصوم ، أو صافي الدخل. عند الافصاح عن هذه المبالغ يتعلق بالمقارنة مع ما يتعلق بمبالغ أخرى هي مسألة اجتهاد تعود للخبرة المهنية .. Kieso, (Weygandt &Warfield ,2007, p.32).

كما عرفها (جمعة،2007، ص10) وهي وجود نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توافرها ، حيث يجب ألا تتعدى كمية المعلومات هذه النقطة لان زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر على صنع القرار .

إن مستوى الأهمية النسبية هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارت كمية أو نوعية أو خليط منهما معا. (الشيرازي، 1990،ص206)

اما مايتعلق بالجوانب النوعية لاختبار الأهمية النسبية فإنه يمكن القول بصفة عامة إن البند يعتبر ذو اهمية نسبية اذا ادى حذفة او الافصاح عنه بصورة محرفة الى التاثر على متخذ القرار ولذلك فان التطبيق العلمي لاختبار الاهمية النسبية يستلزم نقطة الفصل بين ما هو مهم وبين ماهو غير مهم حسب طبيعة كل بند . (الشيرازي، 1990،ص207)

كما تعرف الأهمية النسبية (المادية) هي مفهوم شائع يرتبط بالخصائص النوعية ، وخاصة الملاءمة والموثوقية وتعرف كل من المادية والملاءمة في إطار مايؤثر أو يحدث فرقاً لدى متخذ القرار بما يتعلق بالجوانب النوعية لاختبار الأهميه النسبية فانه يمكن القول بصفة عامة إن البند يكون ذا أهمية نسبية أذا أدى حذفه او الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار ولذلك فان التطبيق العلمي لاختبار الأهمية النسبية يستلزم نقطة الفصل بين ما هو مهم وبين ماهو غير مهم حسب طبيعة كل بند . كما إن مستوى الاهمية النسبية هي خاصية حاكمة

لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارت كمية أو نوعية أو خليط منهما معا. (شرويدر، وأخرون،2006، ص88)

2-1-1-2 خاصية القابلية للفهم (Understandability):

هي احد الخصائص النوعية للمعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدارك مغزى تلك المعلومات.(Kieso, Weygandt &Warfield ,2007, p.32)

أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم ــ في الغالب ــ متخذو القرارات من حيث إنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة ، ولكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القـــرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ، إن القابلية للفهم للمعلومات تحكمها مجموهـــة مـــن الخصائص الكامنه في المعلومات ذاتها ، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذ القرار والمعلومات المحاسبية ، وللوفاء بمعيار الفائدة الواردة في قائمة المعايير المحاسبية رقم (1) ، ويجب علـــى المستخدم ان يفهم بشكل صريح المعلومات ، ويمكن تصنيف قابلية الفهم على انها تتعلق بمتخذي قرارات معينة أو أنها تتعلق بمجموعة من متخذي القرارات (هل ان الافصاح واضح ومفهـــوم للمستهدفين أو المخاطبين به) بالنسبة للمستخدمين ، بافتراض أن لدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية.(شرويدر، وأخرون،2006، ص85)

وكما عرفها (Ulric, J,&Gelinas,&Dull,2006.p18) هي امكانية فهم المستخدمين لاهمية المعلومات، مما يجعل هذة المعلومات ممكنه لاتخاذ القرارات.

إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم ، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم ، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم

كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير(القشي، 2003،).

2-1-1-3 الملاءمة (Relevance):

تعرف الملاءمة بأنها إحدى الخصائص الأساسية لعمل المعلومات المحاسبية ومنفعتها في صنع القرار (Kieso, Weygandt &Warfield ,2007, p.32)

كما إن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تحدث فرقاً في اتخاذ القرار ، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية ، أو على تاكيد أو تصحيح التوقعات السابقة ، ولكي تكون المعلومات ملائمة ،يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية (Feedback Value) ، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب (شرويدر،وأخرون،2006، ص86) .

كما شرحها (الشيرازي ،1990،ص 200) في قوله أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولها على المعلومات فان ملاءمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية او إحداث تغير في هذه التوقعات ، فإذا ما عززت المعلومات المحاسبية التوقعات الحالية فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة متوافقه لما سبق التنبؤ بها ، أما إذا أحدثت المعلومات المحاسبية تغييراً في التوقعات فان ذلك معناه انها غيرت التوزيع الاحتمالي للاحداث .

يقصد بالملاءمة أيضاً وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة

وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التى يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات ، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملاءمة على النحو التالي :

تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقيـيم محصـلة إحـدى البدائل التى يتعلق بها القرار ، شريطة توافر الخصائص الأخرى التى تتسم بهـا المعلومـات المفيدة.

يواجه المستفيدون الخارجيون للقوائم المالية عدة بدائل، وتتعلق بعض هذه البدائل بوحـدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الآخر بوحدات أخرى، ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها، وبالتالي يقتصر مدى ملاءمة هذه المعلومات على البدائل التى ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها.

وقد ازدادت حاجة المستثمرين والمقرضين إلى المعلومات المفيدة والى الملاءمة لتسـاعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن، حيث إن المعلومـة تفقد من قيمتها وأهميتها بمرور الزمن، فقد أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها، (دهمش ،و أبوزر، 2005).

تنقسم خاصية الملاءمة الى المكونات التالية :

أ. **القدرة على التنبؤ Predictive Value** : يقصد بذلك أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة يتعين التمييز بالقدرة التنبؤية بالأحداث ، بمعنى قدرتها على مساعدة متخذ القرار في ان يحسن من احتمالات التوصيل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل او أن تؤدي هذه المعلومات الى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية (الشيرازي ،1990،ص 199).

ب. **القدرة على التغذية الراجعة (Feed Back Value)** : تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية اذا أمكن لمتخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارت التي بنيت على هذه التوقعات (الشرازي ، 1990،ص200).

ج. التوقيت المناسب (Timeliness) : إن حصول مستخذم القرار على المعلومات قبل ان تفقد قدرتها على التاثير على القرارات يعد جانبا مساعدا على الملائمة ، فإذا لم تكن المعلومات متاحة عند الحاجة اليها أو اصبحت متاحة بعد فترة طويلة من الاحداث المقرر عنها ، بحيث تكون لا قيمة لها مستقبلاً عندئذ تكون غير ملاءمة (شرويدرواخرون،2006 ،ص86) .

فعلى سبيل المثال على الرغم من أنه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية ، إلا ان انتاج وعرض القوائم المالية الربع سنوية يؤدي الى درجة عالية من الملاءمة نظرا لأن المستثمر أو الدائن يمكنه الاستفاده من تلك المعلومات الربع سنوية للوصول الى توقعات في توقيت مناسب ، ومن ثم يمكنه اتخاذ القرار في الوقت الملائم لذا يمكن التضحية بشئ من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة معينة، لذلك فأن المعلومات الملاءمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكيد من قيمة المقاييس الناتجة ، ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية ، وأختلاف اهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة انتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالامر اليسير ، ومع ذلك فان المحاسب يلعب دوراً كبيراً في توفير المعلومات المحاسبية مسترشداً بالمفاهيم الاخلاقية كالصدق في التعبير ، والعدالة والحق والانصاف وعدم التحيزوالوضوح ...... الخ التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته (لطفي ،1998،19-20).

2- 1-1-4 الموثوقية (Reliability) :

وهي قدرة المعلومات المحاسبية في ايجاد الاطمئنان لدى مستخدميها لكي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة ، أي أن المعلومات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها إذا كانت قابله للتحقيق وخالية من التحيزوتمثل بامانه الواقع المعين الذي تعبر عنه ، هذا يعني وجود دلائل إثبات تعزيز ثقة المستخدم بهذه المعلومات (الحفناوي،2003،ص56).

كما يمكن أن تعتمد الموثوقية على مدى القابلية للتحقق من الأوصاف أو القياس المحاسبي، ومدى صدقة في العرض ، وعليه يمكن تحقيق خاصية الموثوقة للمعلومات المحاسبية من خلال المكونات الفرعية او المقومات التالية :

أ. **القدرة على التحقق (Verifiability)** : أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل اكثر من شخص ، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية ، وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية Objectivity أي التثبت من سلامة وموضوعية المعلومات (الراوي ، 1999، ص 110).

خلاصة القول، إن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين – مستقلين عن الذين قاموا بتطبيقها في المرة الأولى – بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج ، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها ، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية.

ب. **خاصية صدق العرض (Representational Faithfulness)** : بأن تكون المعلومات المحاسبية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الاحداث بصورة سليمة وأمينة معبرة عن الأحداث بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد ، وإلا فستكون معلومات ضارة غير مفيدة حتى لو كانت ملاءمة ووقتية ومفهومة لمستخدمها ، فالدقة (Accuracy) تعني مطابقة المعلومات للواقع المراد التعبير عنه وبدون أخطاء ، أما الصحة (Correctness) تعني أن يتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح (حسين ،2004، ص27).

ج. **خاصية الحيادية (Neutrality)** : وذلك إذا تم الحصول عليها وفقاً لمعايير محاسبية مستخدمة بغض النظر عن نتائج تلك المعلومات ، ويجب أن تعرض على الجميع بدون تحيز لفئة دون فئة اخرى مما يؤدي الى عدالة العرض في القوائم والتقارير المالية بالنسبة لجميع فئات المستفيدين (الحفناوي ، 1999).

حيادية المعلومات أو حيديتها عدم التحيز. وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها – معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة – دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات – وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسئولين عن وضع معايير المحاسبة المالية.

كما تضع واجبا على عاتق المسئولين عن إعداد القوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:

الأول: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.

الثاني: تحقيق أمانة تلك المعلومات.

ويتبين مما تقدم أن خاصية حيادية المعلومات المحاسبية تتطلب كما يأتي : (الشيرازي،1990 ،ص201)

أ. أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة – ذات العلاقة الوثيقة – وتحقيق أمانتها.

ب. فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها – بغية تحقيق نتائج معينة ترغب – مسبقا – في التوصل إليها. وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بأعداد وعرض المعلومات المحاسبية ، وبهدف التوصل الى نتائج مسبقه او بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين ، إذ أن المعلومات المتحيزه لا يمكن أعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

واخيراً إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة ، سواء أكانت وحدات أعمال تسعى للربح أم وحدات غير تجارية لا تهدف لتحقيق الربح.

2-1-2 الخصائص الثانوية (Secondary Characteristics)

هي الصفات الثانوية التي تعتبر مكملة للصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، وتتكون من الخواص التالية :-

2-1-2-1 الاتساق (الثبات) (Consistency):

هو الاستمرار في استخدام نفس الطرق والمبادئ والاساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم اخذه بنظر الاعتبار من قبل المستخدم (Gelinas, &Sutton, & Hunton,1999,p26)

إن امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية تتطلب معلومات متشابهة أي مبنية على أسس وطرق محاسبية ثابتة لسنوات المقارنة وبذلك يترتب على المنشاة الالتزام بسياسة الثبات ، علما بان ذلك لايمنع التغيير من مبدأ محاسبي الى آخر مقبول ، أو من طريقة إلى أخرى وذلك بشروط وجود ضرورةمقنعة للتغيير وأن يتم الافصاح التام على آثر التغيير في القوائم المالية ، والاستمرار في تطبيق الطرق الجديدة (النقيب،2004).

2-1-2-2 القابلية للمقارنة (Comparability) :

تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الإتقان والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. **(كيسو، واخرون،2003،ص72).**

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.

وجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح. ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملائمة المعلومات وأمانتها . (دهمش ،وأبو زر،2005)

فإن الجوانب المتعددة للخاصية الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرر اعتبارها على حدة. ولهذه الخاصية جانبان – لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، وهما :(مجلس معايير المحاسبة الدولية ،2006)

أ. **إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة** لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك "الثبات أو الاستمرارية" ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية :

1. إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم ــ بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة لأخرى.

2. إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة ، أي أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية – بصورة جوهرية – للوحدة الشرائية التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

3. إمكانية مقارنة نماذج العرض إذ إنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

4. إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

5. إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى أي ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

6. الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب. **إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة** وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

1. الشروط السابقة الذكر للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.
2. إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة

المبحث الثاني

جودة التقارير المالية

المقدمـــة :

خلال السنوات العشرة الأخيرة اعتبر الباحثون موضوع جودة التقارير المالية من القضـــايا الحيوية فى البحث المحاسبى . دراسات جودة التقارير المالية تهتم بقياس المتغيرات المحاســبية التى تعكس جودة التقارير ، كما تهتم أيضا بالعوامل المؤثرة فى الجــودة. فالبحــث المحاســبى اقترح العديد من المتغيرات المحاسبية التى تعتبر مؤشرات على الجودة ، من هذه المتغيــرات ، مقدار الاستحقاق الاختيارى فى القوائم المالية ، اتباع الإدارة سياسات هجومية فـــى الاعتـــراف بالأربـــاح ، درجـــة الشـــفافية فـــى القـــوائم الماليـــة ، وخاصـــية وقتيـــة الـــربح المحاسبى(حميدات،2004،ص36).

كما إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق مـــنهج فائـــدة المعلومـــات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسية أي أن المعلومات الجيدة هي تلـــك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارت ويقصـــد بمفـــاهيم جـــودة المعلومـــات تلـــك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة .

بحيث تكون ذات فائدة كبيرة لكل من الخصائص التي يجـــب ان تتســـم بهـــا المعلومـــات المحاسبية المفيدة ، بحيث تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئوولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤوليين عن اعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق الاساليب المحاسبية البديلة.

تحدد جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاســبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية هذه المعلومات المحاسبية.

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا أو غير كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت. (الربيدي، 2001،ص23)

ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم. ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح.

وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم. ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسئولية ذلك الاختيار. وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.(الربيدي، 2001،24)

2-2-1: أهمية جودة المعلومات المحاسبية :

لتحديد مفاهيم جودة المعلومات المالية فإنه يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالدقة لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ، كما تساعد المسئوليين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية ، وفي التمييز بين مايعتبر ايضاحاً

ضرورياً وما لا يعتبر كذلك . كما يجب تقييم (فائدة المعلومات) على أساس أهداف القوائم المالية التي تركز عليها في الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالبنوك .

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء و التدفقات النقدية للمنشأة بحث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بشكل اكثر تحديد فان البيانات المالية تهدف الى :- (الربيدي، 2001،25)

- مساعدة أصحاب المنشاة للتقييم واستغلال الموارد بشكل أفضل ، وقد ينتج عن ذلك قرارات تتعلق بالاستمرار في الاستثمار أو بيعة او تغيير الإدارة .....الخ.

- تواجه إدارة هذه المنشأت وخاصة في مجال البنوك بمجموعة من العوامل والتي من أهمها اتخاذ القرارات الاقتصادية ،ولذلك من المعروف أن القوائم المالية تعتبر المخرجات الرئيسة لاي نظام محاسبي، وهذا يعني أهمية الارقام التي تحتويها هذه القوائم المالية باعتبارها تلخيص لكم من الاحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة ، ولهذا يجب أن تكون هذه القوائم مفيدة لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية ومساعدة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمتوقعين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلة وتوقيتها .

ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة محاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم ، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات

إرشادا كافيا لمن يتحملون مسئولية ذلك الاختيار. ولذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات .

2-2-2: المعلومات في القوائم لدى البنوك التجارية :

تشمل القوائم المالية مخرجات النظم المحاسبية للمعلومات في البنوك التجارية . وتشمل القوائم المالية قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل الشامل ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق المساهمين والسياسات والايضاحات التفسيرية المكملة . وكما تعتبر ايضاحات القوائم المالية مكملة لهذه القوائم المالية .

يتم عرض هذه القوائم بهدف عرض المعلومات التي توضح المركز المالي ، نتيجة أعمال البنك التغيرات النقدية ، والتغيرات في حقوق المساهمين لتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات(www.iasb.org,2008).

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة المحاسبية في اتخاذ قراراتهم المختلفة ، حيث تعتبر هذه التقارير الوسيلة الرئيسية للافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية .

وطبقا لمعيار المحاسبة الدولي الاول(IAS1) لعام 2008 والمتعلق بعرض البيانات المالية فان الغرض العام من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية ، وأن تستخدم هذه المعلومات بواسطة قطاع عريض من المستخدمين في اتخاذ القرارات، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من المكونات التالية :- (www.iasb.org,2008)

1. قائمة المركز المالي

2. قائمة الدخل الشامل

3. قائمة التغير في الحقوق المساهمين

4. قائمة التدفقات النقدية

5. قائمة الملاحظات وملخص المقارنات المتعلقة بالسياسات المحاسبية

كما أنه من المعلوم أن الأهداف الرئيسية للبيانات المالية ، تقديم معلومات تساعد الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات ، على تقدير مدى قدرة الشركة على جني الدخل وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية وأوقاتها . لذلك فان البيانات المالية لم تعد تسجيلاً لنتائج المعاملات في الماضـــي بل أصبحت أيضا تعكس التوقعات الحالية والمستقبلية وهو بالتحديد ما يصبو متخذو القـــرارات الاقتصادية على الوقوف عليه.

المبحث الثالث

البنوك التجارية العاملة في اليمن

2-3-1 مراحل التطور التاريخي للبنوك التجارية في الجمهورية اليمنية اليمنية

إن النشاط المصرفي بمفهومة الحديث لم يبدأ في اليمن إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ويمكن تصنيف مراحل تطور البنوك التجارية في اليمن إلى ثلاث مراحل تتمثل في مرحلة ما قبل الثورة اليمنية ، ومرحلة ما بعد قيام الثورة ، وأخيراً مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة، ويتم بيانها كالتالي : (الربيدي،2004، ص ص 25 – 29)

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الثورة اليمنية :

لم تكن هناك بنوك تجارية في مرحلة حكم الامام سواء مجموعة من الوكالات التجارية، وكمحاولة للعمل المصرفي أفتتح بنك الاندويشن فرعاً له في عام 1949 وتم تصفيته في عام 1951 ، وقام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح فرع له في صنعاء وتعز والحديدة عام 1959 وتم إقفال هذه الفروع عام 1962، وقد تركز النشاط المصرفي للبنوك التجارية في عدن الميناء الرئيسي في عادن ونافذته على العالم الخارجي ، كما ما يميز عدن من موقعها الجغرافي وأهميتها التقليدية فقد تم في عام 1871 إفتتاح أول مكتب للصرافة سمي بنك عدن وأفتتحت شركة هندية مكتب آخر للصرافة وفي فبراير عام 1894 أفتتح البنك الأهلي الهندي في لندن فرعاً له في عدن، وقد ضل نشاط بنك عدن مسيطراً على سوق المالي والعمليات الإئتمانية حتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي وشهدن المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات إقتصادية وسياسية أدت إلى قيام نشاط إقتصادي متطور في عدن وما حولها، ومما جعل البنوك الأجنبية تهتم بإفتتاح فروعاً لها في اليمن فقد قام النك الشرقي بفتح فرعاً له في عام 1951 تبعه فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في عام 1952 وفرع البنك الهندي في عام 1952 ثم فرع

بنك شارترد في عام 1953، وفرع بنك حبيب في عام 1954 ، وفرع البنك العربي في عام 1956، وكانت تمثل المصالح البريطانية وكان نشاطها مركزاً في مدينة عدن فقط وفي السنوات الأخيرة من وجود الاستعمار البريطاني في اليمن أنشئت فروعاً لها في مكان يسمى بالولايات في جنوب اليمن في العهد الاستعماري.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية:

عقب قيام الثورة في في سبتمر 1962 تم تحويل البنك التجاري السعودي إلى بنك وطني وهو ما يعرف الان البنك اليمني للانشاء والتعمير وكان أول بنك تجاري وطني في شمال اليمن، علاوة على أنه كان يقوم بأعمال البنوك المتخصصة والبنك المركزي وفي آواخر عام 1962 أفتتح بنك مصر فرعاً في اليمن لتقديم خدمات للقوات المصرية وتغطية العمليات التجارية بين مصر واليمن ، ويعتبر عام 1971 بداية فترة الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي وبالتالي بداية العمل المصرفي المنظم للبنوك التجارية في اليمن فقد كان لتأسيس البنك المركزي اليمني وصدور قانون للاستثمار أثراً في ظهور عدداً من البنوك التجارية التقليدية الوطنية، كما فتحت كثيراً من البنوك الأجنبية فروعاً لها في اليمن وقامت البنوك المتخصصة وفي عام 1972 صدر قانون البنوك وبموجبه تم تنظيم أعمال البنوك التجارية فتم قيام بنوك وطنية جديدة مثل بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار عام 1979 وبنك اليمن الدولي وبنوك تقليدية عربية مثل البنك العربي 1972ومصرف الرافدين في عام 1982 بالاضافة إلى بنوك أجنبية مثل بنك حبيب بنك والذي أندمج في يونايتد بنك 1989 والبنك البريطاني للشرق الاوسط في عام 1971 والذي تم تصفيته في عام 1985 ، ويونايتد بنك لميتد في عام 1971 ، وبنك الاندوسويس – كاليون عام 1975، وفرست ناشونال سيتي بنك عام 1975 وتم تصفيته عام 1983 ، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام 1975 والذي استمر حتى عام 1991 أما في جنوب الوطن فتأسس بنك

الجنوب العربي عام 1966 كأول بنك تجاري وطني برأس مال محلي ، وفي عام 1969 صدر قانون التأمين فدمجت جميع البنوك وفرعها في البنك الأهلي لليمن الجنوبي ، وفي عام 1972 تأسس مصرف اليمن كبنك مركزي .

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية:

بعد توحيد شطري اليمن في 22 مايو 1990 تم دمج مصرف اليمن فيما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب الوطن) والبنك المركزي اليمني فيما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية (شمال الوطن) كما تم اعتبر البنك المركزي الجديد الخاص بالجمهورية اليمنية كمؤسسة مصرفية واحدة وظلت فروع البنوك المحلية والعربية والأجنبية تمارس أعمالها وقد شهدت البنوك في عقد التسعينات من القرن الماضي تطور كمي من خلال زيادة عدد مؤسساته ونمو حجم الودائع والائتمان وتطور نوعي تمثل في إنشاء بنوك إسلامية تمارس أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتوسع في إستخدام بطاقات الإئتمان ونظام الصراف الالي وتم إنشاء خمسة بنوك تجارية هي البنك التجاري اليمني 1993، والبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار 1996، وبنك التضامن الإسلامي الدولي 1996، وبنك سبأ الإسلامي 1997، ثم البنك الوطني للتجارة والاستثمار عام 1998 والذي أستمر حتى عام 2005، وصدر في عام 1998 قانون جديد للبنوك وفي عام 2000 صدر قانون جديد للبنك المركزي الذي عزز إستقلالية وسلطته الرقابية وفي عام 2001 تم تأسيس بنك اليمن والخليج تلى ذلك عام 2002 بنك اليمن والبحرين الشامل ، وأصبح عدد البنوك التجارية في نهاية عام 2006 14 بنك، بدأت معضمها بالتعامل بمئات من الصرافات في المدن الرئيسية وتمتلك أكثر من 140 فرع في محافظات الجمهورية ويبين **الملحق رقم (1) توضيحاً لهذه البنوك وعدد فروعها حتى سبتمبر 2006.**

وما سبق يتضح أهمية البنوك التجارية والدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد اليمني وذلك من خلال السياسات والاليات التي تستخدمها لتنفيذ وظائفها ومهامها والتي تسهم بدورها في تسهيل وتبادل الأموال والخدمات في المجتمع وتوظيف المدخرات المحلية وجذب رؤوس الاموال من الداخل والخارج من أجل استثمارها في القطاعات الانتاجية المختلفة.

2-3-2 وظائف البنوك التجارية:

من أهداف البنوك التجارية سعيها للحصول على العائد والمساهمة في دعم الاقتصاد ولتحقيق ذلك لابد من أداء مجموعة من الوظائف وتتمثل في الأعمال المصرفية التالية : (وزارة الشؤون القانونية اليمنية ، قانون رقم (38) ،1998)

1. قبول الودائع النقدية القابلة للدفع عند الطلب أو حسب ترتيبات أخرى والقابلة للسحب بالشيك أو الحوالة أو أمر الصرف ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية .
2. بيع وخصم الكمبيالات والحوالات والكوبونات والسندات للاغراض التجارية .
3. اجراءات المعاملات المصرفية مع المراسلين والحصول على التسهيلات المصرفية.
4. شراء وبيع العملات الأجنبية والسبائك والنقود الفضية والذهبية والأسهم والسندات.
5. إصدار وخصم خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وتحصيل مستندات الشحن.
6. تحصيل الشيكات والسندات والحوالات، وشراء وبيع سندات الدولة والحوالات الحكومية.
7. القيام باعمال الوكيل أو الامين بصفة مراسل أو وكيل للمؤسسات المصرفية والمالية .
8. التاجير التمويلي ويتضمن إيجار الأصول الثابتة لمدة معينة مقابل أجر محدد مع وبالبيع عند نهاية المدة وبشرط تحويل الإيجار إلى بيع أو تنازل عن الملكية للشيء المؤجر الى المستأجر .

علاوة إلى تلك الوظائف التي أوردها المشرع اليمني فقد أضاف آخرون الوظائف التالية:(ظاهر، سعادة ، ،2005،ص8)

1. شراء الشيكات العادية والسياحية وإصدار بطاقات الائتمان والفيزا (بطاقات الكترونية للسحب النقدي) للعملاء .

2. تقديم الخدمات الاستشارية المالية للعملاء

3. المساهمة في إنشاء أو دعم المشاريع الاقتصادية وكذلك تنمية المدخرات والاستشارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.

4. إيجاد وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي ، مثل الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل.

5. الاحتفاظ بسجلات صحيحة عن الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بما بما يتيح فحص ومراجعة حساباتهم .

6. صرف الرواتب الشهرية لموظفي الشركات العامة او الخاصة والمتعاقدة مع البنك على ذلك .

7. تحصيل فواتير الكهرباء والمياه من العملاء وتسجيلها لحساب الدوائر المختصة .

8. تاجير الخزائن الحديدية الآمنه لحفظ المجوهرات والمستندات الهامة لعملائها.

كما يجدر بالذكر أن البنوك التجارية اليمنية تعد البيانات المالية على أساس المعايير والتشريعات السارية المفعول وفق معايير المحاسبية الدولية عبر إلزام البنك المركزي اليمني للبنوك التجارية العاملة في اليمن بتقديم قوائمها المالية والمعتمدة من المحاسب القانوني والذي بدوره يطبق المعايير الدولية عند مراجعة هذه القوائم ، كما تطبق البنوك التجارية العاملة في اليمن معايير المحاسبة الدولية وفق اللوائح والتشريعات اليمنية المعدة من البنك المركزي اليمني.

من الجدير بالذكر بأن البنوك التجارية مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وفي ضوء أحكام القوانين والتشريعات التي يُلزم بها البنك المركزي اليمني البنوك التجارية العاملة في اليمن وفي ضوء اللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة وتشمل هذه المسئولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاصة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة بحيث تكون خالية من أي أخطاء جوهرية ، سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء ، أضافه إلى ذلك تشمل هذه المسئولية اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملاءمة واستخدام تقديرات وافتراضات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة .

المبحث الرابع

الدراسات السابقة :

2-4-1: الدراسات العربية :

1- دراسة الجابري (1999) بعنوان " المعلومات المحاسبية المعدلة باثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية المساهمة الاردنية "

هدفت الدراسة إلى قياس علاقة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعدة على اساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المعدلة بأثر التضخم في العوائد الفعلية على الأسهم ، وهدفت إلى قياس مدى فاعلية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التاريخية والمعدلة بأثر التضخم لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم تحديد الأكثر ملاءمة في ترشيد القرارات الاستثمارية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم تعديل القوائم المالية والتي تكونت من 12 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان المالي خلال الفترة من 1994-1995 ، وذلك باستخدام الأرقام القياسية العامة للاسعار التي تعدها دائرة الاحصاءات العامة في الاردن ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم أكثر ملاءمة في ترشيد القرارات الاستثمارية من المعلومات

التاريخية .

3- دراسة هاتف والزبيدي (2000) بعنوان " مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في بورصة بغداد للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى دقة واستخدام المعلومات المحاسبية التي تتضـــمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات المستثمرين الافراد في بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في بورصة بغداد الاستثماري . ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لاختبار فهم المستثمرين

للمعلومات المحاسبية وكفايتها ، وإدراكهم لأهمية هذة المعلومات من بين المصـــادر الأخـــرى المتاحة ، ومدى استخدامهم لها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . شملت عينة الدراسة استقصاء آراء 46 مستثمر . كما بينت نتائج الدراسة أن المستثمر يفهم المعلومات المحاسبية ، وهي كافية بالنسبة له ، وهو يدرك أهميتها وخاصة حسابات النتيجة والمركز المالي . وكما أن المعلومـــات الغير المالية توثر في قراراتهم بشكل كبير ، وخاصة نصائح الوســطاء ونشـــرات البورصـــة والمجلات والجرائد والاعلانات ، كما أن المستثمرين الافراد يستخدمون المعلومات المحاســبية لكن بشكل قليل ، وحيث اشارت إجابات المستبانيين أن تقارير مــدقق الحســابات وتقــارير مجالس إدارات الشركات توثر في قرارات التداول باسهم الشركات .

4-دراسة موسى (2001) بعنوان " تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على البيانات والمعلومات المحاسبية فـــي القـــوائم الماليـــة ذات الأهمية الخاصة من وجهه نظر المستثمرين أنفسهم في الشركات العامة في فلسطين ، ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وتم توزيعها على 45 مستثمر ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك باخذ عينة الدراسة بشكل عشوائي بحيث يكون ممثلا للمجتمع .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : -

- اكد المستثمرون الأهمية الكبيرة للمعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في فلسطين عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية .
- يحرص المستثمرون على دراسة القوائم المالية للشركة موضع الاستثمار بشكل تفصيلي ، لكي يتخذوا القرار الاستثماري .

- يهتم المستثمرون بمستقبل استثماراتهم باحتساب نسبة الديون إلى اجمالي الأصول فبالزيادة للديون تزداد نسبة الفائدة التي تدفعها الشركة للدائنيين ، أو المقرضين وتقل نسبة الارباح التي يحققها المستثمرون .

5- دراسة القيسي(2001) بعنوان " أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارت في المصارف التجارية الاردنية "

هدفت الدراسة إلى بيان درجة استخدام الادارة في المصارف التجارية الاردنية للمعلومات المحاسبية المعدة لديها للقيام بوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، ومن ثم أثر استخدامها على القيام بهذة الوظائف ، وقد قام القيسي بعمل استبانة ووزعها على جميع البنوك التجارية الاردنية . خلصت الدراسة إلى استخدام الإدارة للمعلومات المعدة لديها للقيام بالوظائف السابقة من قبل المصارف التجارية الأردنية .

واوصى الباحث إلى التاكيد على ضرورة الاستمرار بعقد الدورات التدريبة للموظفين لتعريفهم على كيفية إعداد المعلومات المحاسبية وأثر استخدامها للقيام بوظيفة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

6- دراسة أبو عريضة (2002) بعنوان " دراسة وتحليل القوائم المالية "

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المعلومات المحاسبية واعتباره دوراً اساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة. وقد بينت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد عناصر البنية التحتية الأساسية التي ترتكز عليها بورصة المال، ويلاحظ أن كلاً من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات يضيف قيمة بمساعدة المستثمرين في

التمييز بين الفرص الاستثمارية الجيدة والفرص الاستثمارية الرديئة ، وقد أجريت هذه في القاهرة.

وقد خلصت الدراسة الى أن التقارير المالية تلعب دوراً أساسياً في قيام كل من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات بدورهم في تنمية الاستثمارات وتحريك الاقتصاد الوطني ، اذ يضيف وسطاء المعلومات قيمة حقيقة وذلك إما باضفاء مزيد من الثقة في القوائم المالية (مثل المراجعين الخارجيين) ، أو بتحليل المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم (مثل المحاسبيين القانونيين الذين يقدمون خدمات استشارية مختلفة ،والمحللين الماليين) ومن ناحية أخرى يعتمد الوسطاء الماليون والمستثمرون على المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية وغيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص الاستثمارية والاختيار من بينها.

اوصت الدراسة بوجوب أن يدرك مستخدمو المعلومات المحاسبية أن القوائم تتاثر بنظامها المحاسبي من خلال ماتوفره من معلومات . ولذلك فإنه يجب عند تحليل القوائم المالية لاغراض التقييم أن يفهم مستخدمو المعلومات المحاسبية آثر النظام المحاسبي على جودة هذة المعلومات التي تستخدم في التحليل . ويؤكد ذلك الدور الذي يلعبه المحاسبون القانونيون في تحليل وتقييم المنشاءت . إذ يتوافر للمحاسب القانوني جميع عناصر المعرفة والخبرة التي تمكن من توفير المعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية الجديدة .

7-دراسة القصاص،(2003) بعنوان " أثر الافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار (39).

وقد تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية وهدفت الدراسة إلى التالي:

أ- معرفة وجهه نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ب- اختبار مدى أهمية التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية وملاءمتها لقرارات الاستثمار في بورصة عمان . التعرف على العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية .

ج- كشفت عن الاختلاف بين فئات الدراسة في تقييم الأهمية النسبية المتعلقة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

8-دراسة حميدات،(2004) وهي بعنوان " مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق عند إعدادها التقارير المالية السنوية، والعلاقة بين هذا الالتزام وحجم الشركة وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية وحجم المديونية. وكانت عينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة في البورصة وتوصلت الدراسة إلى التالي :-

1. إن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بالإفصاح عن المعلومات بموجب المتطلبات المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.

2. يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.

9-دراسة صيام (2004) بعنوان " تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تعكس فاعلية أداء هذه النظم والمتمثلة في الجودة والمرونة والبساطة والموثوقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت باليد على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) للعام 2003م، حيث تم توزيع (45) استبانة، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (42) استبانة.

وقد توصل الباحث من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج:

1. تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي بالجودة، وذلك من خلال دقة وكفاية مخرجات هذه النظم وملاءمة توقيت تقديمها لمتخذي القرارات وبالشكل المناسب بما يحقق تحسين أداء البنك ويسهم في ترشيد القرارات المتخذة بما تحويه من قيمة مضافة لمتخذ القرار.
2. تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي بالبساطة، إذ تخلو من التعقيدات في برمجياتها وقواعد بياناتها ونظم إدارتها، إضافة إلى قدرة هذه النظم على تقديم المعلومات للمستفيدين منها بصورة مفهومة سلسة تساعدهم على ترشيد قراراتهم المتخذة.

3. تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي بالموثوقية، إذ تعبر هذه النظم عن الحدث المطلوب بصدق وبقدر كاف من الموضوعية والحيادية وعدم التحيز، إضافة إلى عدم تقديم هذه النظم لبيانات وهمية أو خاطئة.

4. تتسم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي بتوافر الخصائص الأربع (الجودة، المرونة، البساطة، الموثوقية) مجتمعة، وذلك وفق الترتيب التنازلي التالي:

5. أ- الجودة. ب- الموثوقية. ج- المرونة. د-البساطة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات تدعو إلى تعزيز الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والعمل على تطويرها وإيلائها الاهتمام الذي تستحقه، إذ أنها تمثل العمود الفقري بين نظم المعلومات في البنوك. كما دعا الباحث إلى تصميم نظم محاسبية استراتيجية موجهة من أجل تحقيق ميزة تنافسية في ظل العولمة واحتداد المنافسة العالمية.

10- دراسة الوكيل ، (2006) وهي بعنوان " **سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركات المساهمة الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان** "

وهدفت إلى دراسة سلوك تمهيد الدخل وأثر ذلك على تقييم المستثمرين للشركات المساهمة، حيث تناولت هذه الدراسة أهمية معايير المحاسبة الدولية وتعليمات الإفصاح في السنوات الأخيرة على بيئة الأعمال الأردنية عن طريق تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المساهمة والمسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من (2004-2006) حيث خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها:-

- وجود مؤشرات على ممارسة سلوك تمهيد الدخل المحاسبي .

-الاستفادة من المعايير المحاسبية وخاصة ما يتعلق بالقيمة العادلة مع وجود أثر لهذا السلوك على المخاطر النظامية للشركات صغيرة الحجم.

11- دراسة جربوع ، (2007) " مجالات مساهمة المعلومات بالقوائم المالية في تحسين القرارت الإدارية للشركات المساهمة العاملة في فلسطين – دراسة تطبيقة على الشركات المساهمة العامة في فلسطين" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعومات المحاسبية للقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة في فلسطين ، ومدى قدرة متخذي القرار على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عملية التخطيط والرقابة وتقييم الاداء.

عينة الدراسة وزعت على الشركات المساهمة في قطاع غزة والضفة الغربية وبلغ عددها (48) استبانة الحاضعة للتحليل أي بنسبة 75% من العينة المستهدفة .

وقد بينت الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العاملة في فلسطين تعتمد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الادارية كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين ولديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية ، والقدرة على إعداد القوائم التي تحتوي على معلومات محاسبية تمتاز بالدقة والموثوقية . وقد قدمت الدراسة التوصيات التالية:-

أن تقوم الشركات المساهمة بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال ، وضرورة دعم الادارة العليا بالشركات المساهمة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة .

2-4-2 الدراسات الاجنبية :-

1- دراسة (Aly,1998) بعنوان: ' The Usefulness of Accounting Information In Predicting Bankruptcy Inflation periods: Some Empirical Evidence"

هدفت الدراسة إلى فحص المعلومات المحاسبية باستخدام كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار في التنبؤ بإفلاس الشركات في أمريكا ، كما هدفت إلى فحص فائدة المعلومات المحاسبية حسب التكلفة الجارية مقارنة مع المستوى العام للأسعار عندما يستخدم كل منها لتكملة المعلومات المحاسبية التي يتم أعدادها حسب التكلفة التاريخية .

وقد ركزت الدراسة على التنبو بالافلاس من خلال استخدام النسب المالية ، حيث تم إجراء مقارنة لهذه النسب لتحديد نوع المعلومات المحاسبية التي تساعد في الوصول إلى افضل التنبؤات المتعلقة بالإفلاس . وتم اختيار عينة من (26) منشأة غير مفلسة ، وقد تم استخدام الاسلوب الاحصائي المتعدد للمتغيرات والتحليل المتباين المتعدد لاشتقاق نتائج التنبؤ ، كما تم تطوير خمس وظائف معينة على النسب ومحسوبة على اساس التكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار ، وكذلك دمج نموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية . وخلصت الدراسة إلى أن النموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ذو قوة أكبر من كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار كل على حدة .

2- دراســـة (Gordon ,2000) بعنـــوان" Accounting of changing Price : the level &replacement cost Accounting in ،Value relevance of history cost Mexico"

استخدمت الدراسة عينة مكونة من 60 شركة من الشركات المساهمة في المكسيك ، وقــد بـــرر الباحث إجراء الدراسة على المكسيك في كونها تتمتع بمعايير محاسبية خاصة تتطلب الإفصـــاح بشكل منفصل عن التغيرات في المستوى العام .

وقد هدفت الى:-

أ. اختبار العلاقة بين مستوى وتغير الإيرادات الناشئة عن تطبيق كل مـــن التكلفـــة التاريخيـــة ومستوى الأسعار والتكلفة الاستبدالية مع عائد السهم السنوي .

ب. فحص ملاءمة الإيرادات الناتجة عن كل مبدأ من المبادئ الثلاثة في تفســـير تغيـــر القيمـــة السوقية للسهم على أساس التغير النسبي في هذه الإيرادات مرة وعلى أساس التغير المطلق مرة أخرى .

3- دراســـة (Canibano ,Ayuso, and Rueda) بعنـــوان " Fair value on the information Accounting"

لقد استندت هذه الدراسة على عينه من الشركات المدرجة في الأسواق الماليـــه لـــــ30 دولـــة اوروبية خلال الفترة 1988-1998 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل القوة التفسيرية للأرباح والقيم الدفتريـــة لأســـعار الأســـهم فـــي الأسواق المالية لدول الاتحاد الأوروبي من أجل تقييم مدى فقدان المعلومات المحاسبية لخاصية الملاءمة في عقد التسعينيات من القرن الماضي . ويشير الباحثون في هـــذه الدراســـة إلـــى أن الهدف الرئيسي للقوائم المالية يتمثل في توفير معلومات تمتاز بالملاءمة للمستثمرين والدائنين و التي يكون من شانها أن تكون مفيده في اتخاذهم للقرارات المتعلقه بتوزيع مـــواردهم . ويشـــير

أصحاب هذه الدراسة كذلك إلى تركيز الدراسات خلال العقود الثلاثة الآخيرة من القرن الماضي على كفاءة السوق من خلال اختبارها للمعلومات المتعلقه بالأرباح من أجل تحديد في ما إذا كانت المعلومات المحاسبية مفيدة أو غير مفيدة لمتخذي القرارات من المستثمرين ومانحي الائتمان .

ويؤكد الباحثون في دراستهم هذه ، على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى أرقام أرباح لا تعكس بدقة مدى قدرة المنشاة على خلق الثروة . ويضيفون أن التحفظ المحاسبي أثناء فترة النمو ، يؤدي إلى مستويات عائد على حقوق الملكية أعلى من تكلفه راس المال ،ولذلك فإن التقديرات التي استندت اليها نماذج الدراسات السابقه في هذا المجال ، قد تكون متحيزة . كما تشير هذه الدراسة الى ان اهمية الاستثمارات في الاصول غير الملموسة والتي لا تعسكها الميزانية العمومية ولكنها تخفض مستوى الأرباح ،تفسر على الأقل جزئيا الفجوة المتزايدة بين القيم السوقيه والقيم الدفترية التي توصلت إليها بعض الدراسات في الشركات التي تمتاز بكثافة الأصول غير الملموسة .

وبناء على ما تقدم فان الباحثين يشيرون إلى أن هناك مجموعه من العوامل التي تؤثر على ملاءمة الأرباح والقيم الدفترية لحقوق الملكية .

4- **دراسة (Dietrich,Harris and Muller,(2001) بعنوان " The Reliability of investment property fair value estimates** ، وقد هدفت الدراسة الى :

أ. فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبيا في الشركات البريطانية بمقارنتها بأسعار البيع المتحققة .

ب. البحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة لاستثمارات العقارية .

ج. اختبار وجود علاقة بين موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ووجود مقـيم داخلي او خارجي من جهة ، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي من جهة أخرى.

وقد تم اجراء الدراسة على جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاسـتثمار العقـاري فـي بريطانيا خلال الفترة من 1988-1996م .

كانت أهم نتيجة للدراسة هو أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة أكثر ملائمة في جميع المنشـآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا عن تطبيق التكلفة التاريخية لكنهـا فـي المقابل أقل موثوقية .

5- دراسة Dobija and Klimczak (2007): بعنوان " Value Relevance and the Development of Accounting Regulations and Market Institutions in a Transition Economy: Case of Poland

تمت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة وارسو وقد تم أخذ عينـة الدراسـة علـى الشركات المساهمة في البورصة خلال الفترة من 1997 إلى 2006.

تكمن اهمية الدراسة في أهمية مدى ملاءمة المحاسبة عند أعداد التقارير في بولنـدا. مـن خلال معرفة سجل العائدات للشركات المقيدة في البورصة ومن خلال شرح الفروقات لعائـدات للأوراق المالية و مقارنها مع ماهي عليه في البلدان المتقدمة ، بسبب نوعية المعلومـات التـي تنتجها والتغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي ، كون ان المحاسبة في بولندا مازالـت تمـر بمرحلة انتقالية مقارنة مع الدول والبلدان المتقدمة .

كما ان المعلومات المحاسبة في بولندا قد تكون أقل منفعة بسبب نوعيتها الذي يمكن أن يكون موضع تساؤل، لعدم كفاية التنظيم والمحاسبة وغيرها من المؤسسات يمكن أن يكون لها تـأثير سلبي على فائدة المعلومات المحاسبية. ونتيجة لتواصل في تطوير المحاسبة في بولندا، كمـا أن المعلومات المحاسبية ينبغي أن تصبح أكثر أهمية.

المراعاة بين الفترات الزمنية وتحليل التغيرات في القيمة لأهمية الإيرادات المقاسة على عينة الشركات المدرجة في بورصة وارسو خلال الفترة من 1997 إلى 2006. وتبين النتائج أن زيادة العائدات الفروفات وتأثرها مع مرور الوقت .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تعتبر هذه الدراسة حسب علم الباحث من أول الدراسات التي تجرى في اليمن حول هذا الموضوع لما فيه من أهمية كبيرة في مجال عمل البنوك التجارية العاملة في اليمن. كما أن الباحث سيسعى فيها إلى الوقوف على مدى معرفة وخبرة العاملين في البنوك التجارية اليمنية الوطنية من زاوية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك.

وسوف تسعى الدراسة إلى التعرف على معرفة آراء كل من المدراء الماليين والمدققيين الداخليين في البنوك التجارية العاملة في اليمن عن جودة التقارير المالية ، ممن لهم علاقة في توفير صورة صادقة وعادلة للقوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المقدمة

تناول هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة ، حيث يحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها بالإضافة الى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة ، ومجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واستجابتها الفعلية ، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات فضلاً عن تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والبنوك التجارية العاملة في اليمن .

1-3 منهجية الدراسة :

3-1-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء ومدققي حسابات ومحاسبي الإدارات العامة لدى البنوك التجارية العاملة في اليمن .

من جانب آخر تمثلت عينة الدراسة من المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين في الإدارات العامة .

وبناءاً علية تم تحديد عينة الدراسة في **[70]** فرد من العاملين في أربعة عشر بنك تجاري وتعتبر هذه العينة عينة قصدية كونه تم أخذ 12 فرد من المدراء الماليين 28 من المحاسبين و28من المدققين في هذه البنوك وهم الذين تنطبق عليهم الدراسة .

ومن الجدير بالذكر أنه تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه وفيما يلي ملخص بعدد الإستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

جدول رقم [1]

العينـة المستهدفة ودرجة الاستجابـة الفعليـة

بيـــــــــان	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	**70**	**%100**
الاستبانات المستردة	**63**	**%90**
الاستبانات غير الصالحة للتحليل	**0**	**%0**
الاستبانات الخاضعة للتحليل	**63**	**%90**

3-1-2 مصادر جمع المعلومات :

اعتماد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كما يلي:

البيانات الثانوية : تمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربيـــة والاجنبيـــة والدراسات المنشورة ، والرسائل الجامعية والقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة ، فضـــلاً عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءاً أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية .

البيانات الأولية : تُصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية ، ولتحقيق أهداف الدراسة قـــام الباحث بجمع البيانات الاولية عن طريق استخدام اسلوب الاستقصاء ، حيث تم تصميم الاستبانة ، وتم صياغة فقراتها بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية رقم (1) عرض القوائم الماليـــة، فضلاً عن الجزء النظري من الدراسة.

3-2-3 أداة الدراســــة و التعريف بها :

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتطوير الاستبانة على عدة خطوات حتى وصلت الى الصيغة النهائية ، ولذلك تم اعتمادها واستخدامها ، وتتلخص هذه الخطوات بما يلي :

1. تم استعراض بعض الأدبيات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية، والأطار النظري الـــذي انتهى اليه الباحثون ، والقوانين والتشريعات اليمنية ، إضافة إلى الرجوع الى معايير المحاسبة الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضــــوع البحث، لذلك فقد قام الباحث بتطوير استبانه خاصة لهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظـــري ونتائج الدراسات السابقة وتم توزيعها على عينة الدراسة وأعيد استلامها باليد.

2. بعد ان تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، قام الباحث بتبويب أسئلة الاستبانة على عدة محاور حيث قام الباحث مع المشرف بمراجعتها للتاكد من شموليتها وتغطيتها لجوانب الدراسة الاساسية .

3. تم عرض أداة الدراسة على عدد من الأساتذة الاكاديميين العاملين في الجامعات الاردنيـــة واليمنية الرسمية منها والخاصة وكذلك المديرين الماليين والمدققين في البنوك التجارية.

4. كما قام الباحث بإجراء حوارات شخصية مع عدد من المدراء الماليين للبنـــوك التجاريـــة وكذلك المدققين الداخليين بهدف الاطلاع على واقع العمل الميداني للبنوك التجارية ، وتكـــوين

الانطباعات حول موضوع أهمية وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاســبية ، ومناقشــة جوانب الاستبانة ، وتوضيح بعض النقاط التي كان للمستجيبين استفسارات حولها .

3-2- 4 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

3-2-4 -1 صدق وثبات الاداة :

للتحقق من ثبات الأداه تم استخدام معامل ألفا كورنباخ لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من أساتذة الجامعات في الأقسام المحاسبية وبعض المتخصصين في القطاع المصرفي بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى استخدام تحليل المصداقية (الموثوقية) Reliability analysis لحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ وتبين أن قيمته تعادل 92.7% تقريبا، وحيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة (60 %) (Sekaran,2003) لذلك فهي نسبة تدل على مستوى عالٍ من ثبات أداة القياس مما يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم [2]

إختبار ثبات أداة الدراسة

البند	الفرضية	عدد الاسئلة	قيمة معامل الفا
اسئلة الاستبانة كاملة	--	51	%92.7
حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المنشورة	الأولى الرئيسة	6	%68,6
الخصائص الاساسية	الثانية الرئيسة	33	%90,4
القابلية الفهم	**الفرعية الاولى**	6	% 75,5
الإفادة	**الفرعية الثانية**	5	%78,8

البند	الفرضية	عدد الاسئلة	قيمة معامل الفا
الملاءمة	**الفرعية الثالثة**	**12**	**% 85**
الموثوقية	**الفرعية الرابعة**	**10**	**% 69.8**
الخصائص الثانوية	**الثالثة الرئيسة**	**12**	**%79.4**
الإتساق (الثبات)	**الفرعية الأولى**	**5**	**% 73**
القابلية للمقارنة	**الفرعية الثانية**	9	**%69.2**

3-2-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

نظراً لأن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نـــوع البيانـــات المُـــراد تحليلها، فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كـــان أبرزهـــا برنـــامج الرزمـــة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) **الإصدار الخامس عشر** وذلك من أجل توظيـــف البيانـــات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. وفي ضوء طبيعة متغيـــرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الوسط الحسابي [Arithmetic mean]

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تستخدم في وصف إجابات المستجيبين وعرض نتائج الدراسة. ويطلق عليه في بعض الأحيان مصطلح المتوســط **mean** أو المعـــدل المحاسبي" Average" ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة.

2. الإنحراف المعياري [Standard deviation]

ويسمى في بعض الأحيان بالانحراف القياسي، ويعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسه، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت ويقف في مقدمتها عند التطبيق وله نفس مميزات الوسط الحسابي.

3. النسبة المئوية :

أستخدم هذا المقياس لتلخيص البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للمستجيبين ، فضلاً عن استخدامه للتعبير عن نسبة الوسط الحسابي لإجاباتهم والتي يطلق عليها نسبه التأثير وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

نسبه التاثير = الوسط الحسابي ÷ قسمة أعلى وزن نسبي والبالغ (5).

4- اختبار T للعينة الواحدة [One Sample T- Test]

يعد هذا الاختبار من الإختبارات المعلميَة القويَة ويستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة. ويشترط لإجراء هذا الاختبار شـرطان الأول: اتبـاع المتغيـر المُراد إجراء الاختبار على متوسطه للتوزيع الطبيعي والثاني: أن يكون حجـم العينـة كبيـراً ويتجاوز **30** مفردة فضلاً عن أنها عشوائية.

ومن الجدير بالذكر أنه سيتم اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية منها والفرعية باسـتخدام هـذا الإختبار نظراً لما يلي:

1. توافر الشروط المّشار إليها سابقاً حيث اتَبعت بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي كما أن العينة كانت مسحية وكبيرة.

2. تم التشاور والمناقشة مع متخصصين في الإحصاء حول مدى ملاءمته لهذه الفرضيات ولقي القبول والاستحسان منهم.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضا للبيانات التي جمعها الباحث من عينه الدراسة حول أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

كما شمل هذا الفصل توضيحاً لتحليل البيانات واختبار الفرضيات .

4-1 وصف أداة الدراسة (الاستبانه) :

تكونت الاستبانة من جزئين :

الجزء الاول : يختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديمغرافية عن المجيبين أنفسهم ، حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على (عمر المستجين ، المؤهل العلمي، التخصص ، عدد سنوات الخبرة ، الشهادات المهنية الحاصل عليها المجيب، الوظيفة الحالية ، والمتابعة للمعايير في مجال المحاسبة الدولية .

الجزء الثاني : وقد احتوى على مجموعة من الفقرات والبالغة (51) فقره ، حيث تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبانه أداة الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الاول : تناول هذا المحور مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة ، وقد خصص لهذا المحور ست فقرات من (1-6) .

المحور الثاني : تناول هذا المحور أثر الخصائص النوعية الأساسية للعلومات المحاسبية، وقد خصص لهذا المحور ثلاثة وثلاثون فقرة من فقرة (7-39) ، وتم تقسيم هذا المحور إلى اربعة أقسام تناول القسم الأول ضمن ست فقرات من (7-12) خاصية القابلية للفهم وأثرها على جودة التقارير المالية ، بينما تناول القسم الثاني ضمن خمس فقرات من (13-17) خاصية الإفادة (منفعة القرار) وأثرها على جودة التقارير المالية ، بينما تناول القسم الثالث ضمن اثنى عشر فقرة من (18-29) خاصية الملاءمة وأثرها على جودة التقارير المالية ، واخيراً تناول القسم الرابع ضمن عشر فقرات من (30-39) خاصية الموثوقية وأثرها على جودة التقارير المالية .

المحور الثالث : يحتوى هذا المحورعلى مجموعة من الفقرات والبالغة (12) فقرة ، حيث تناول أثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ، وتم تقسيم هذا المحور إلى قسمين ، القسم الأول يتناول خاصية الثبات (الاتساق) ضمن خمس فقرات من (40-44) ، في حين تناول القسم الثاني خاصية القابلية للمقارنة ضمن سبع فقرات من (45-51). ويمكن تلخيص ما سبق ذكره بالجدول رقم [3].

جدول رقم [3]
أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغير	الأسئلة التي تقيس المتغير
الجزء الأول البيانات الديمغرافية	التخصص العلمي المؤهل العلمي المسمى الوظيفي	(1) (2) (3)

	سنوات الخبرة في العمل المصرفي شهادات مهنية الوظيفة الحالية المتابعة للمعايير المحاسبية	(4) (5) (6) (7)
الجزء الثاني : المحور الاول	حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة	(1-6)
المحور الثاني	أثر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك	(7 ـ 39)
المحور الثالث	أثر الخواص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك	(40 ـ 51)

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لإجابات عينة الدراسة وفقاً لما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم [4]

فئات الاجابات والدرجات المقابله لها

الفئات	درجة المقياس	الجزء الاول	الجزء الثاني
من 81%-100%	5	موافق بشدة	مرتفع جداً
من 61% -80%	4	موافق	مرتفعة
من 41% - 60%	3	محايد	متوسطة
من 21%-40	2	غير موافق	منخفضة
من 0% -20%	1	غير موافق بشدة	معدومة

وفي ظل غياب توزيع معياري فقد تم تقسيم الاوساط الحسابية الى ثلاث فئات (1-2.49) تعني درجة متدنية ، و (2,5-3,49) وتعني درجة متوسطة ، و(3.5- 3.99) تعني درجة

مرتفعة ، و (4–5) تعني درجة مرتفعة جداً . هذا واعتمد الباحث على وسط فرضي مقداره **[3]** والذي يمثل نسبه تاثير متوسطة تقع بين (41%–60%).

4-2 تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة :

جدول رقم [5] – الخصائص الديمغرافية للعمر

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1 .	**العمر**	من 20 إلى أقل من 25	7	%11.1
		25 إلى أقل من 30	20	%31.7
		من 30إلى أقل من 35	21	%33.3
		من 35الى أقل من 40	8	12.7
		40 فأكثر	7	%11.1
		المجموع	**63**	**%100**

– العمر يلاحظ أن ما نسبته (33%) من المجيبين أعمارهم تتروواح ما بين 30 -35 ، و أن ما نسبته من المجيبين (31 %) أعمارهم مابين 25- 30 ، أي ان معظم المجيبين مـن الشـباب المؤهلين . أما من تجاوز اعمارهم أكثر من 35 سنه فقد كانت نسبتهم (23%).

جدول رقم [6] – الخصائص الديمغرافية للمؤهل العلمي

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
2 .	***المؤهل العلمي***	دبلوم كليات متوسط	0	%0
		بكالوريوس	56	%88.9
		دبلوم عالي	2	%3.2
		ماجستير	5	%7.9
		دكتوراه	0	%0
		المجموع	**63**	**%100**

- كما يلاحظ أن ما نسبته (89 %) من عينة الدراسة هم من حملة درجــة البكــالوريوس، و نسبته (8 %) من حملة درجة الماجستير ، اي ان مانسبته(100%) من عينة الدراســة هــم مؤهلون تأهيلا أكاديمياً ملائماً.

جدول رقم [7] - الخصائص الديمغرافية للتخصص

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
.3	**التخصص**	محاسبة	50	%79.4
		تمويل	3	%4.8
		إدارة اعمال	6	%9.5
		غير ذلك	4	%6.3
		المجموع	**63**	**%100**

- كما يلاحظ توزع التخصص العلمي للمجيبين بين المحاسبة ،والتمويــل ،و إدارة الأعمــال ، وأخرى ، و كان تركيزهم في مجال المحاسبة ، أي بنسبه تزيــد عــن (79 %) ، امــا بقيــة التخصصات فشكلت ما نسبته (21%).

جدول رقم [8]الخصائص الديمغرافية لسنوات الخبرة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
.4	**سنوات الخبرة**	أقل من 5سنوات	26	%41.3
		5سنوات الى أقل من 10سنوات	19	%30.2
		10سنوات أقل من 15 سنة	8	%12.7
		15عام فاكثر	10	%15.9
		المجموع	**63**	**%100**

ومما يعزز الثقة بالنتائج التي تم الحصول عليها أن المجيبين يتمتعون بخبرة لا بأس بها في العمل المصرفي إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة 5 سنوات وتقل عن من 10 سنوات حوالي (71 %) وهي نسبة جيدة،كما ان هناك من يمتلكون خبره تزيد عن 15 عام وذلك بواقع (%15.9)

جدول رقم [9]الخصائص الديمغرافية لشهادات مهنية

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
.5	شهادات مهنية	CPA	0	%0
		CFA	0	%0
		CA	3	%4.8
		اخرى	60	%95.2
		المجموع	**63**	**%100**

- كما أن أغلب عينة الدراسة ليس لديها شهادات مهنية وبنسبة 95% مما يفيد بعدم إدراك عينة الدراسة على أهمية الشهادات في مجال الاختصاص، كما وجد أن ما نسبته 4.8% من العينة للمستجيبين يحملون شهاده مهنيه نوع CA .

جدول رقم [10]الخصائص الديمغرافية للوظيفة الحالية

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
6 .	الوظيفة الحالية	مدير مالي	12	%19.0
		محاسب	28	%44.4
		مدقق داخلي	23	%36.5
		المجموع	**63**	**%100**

- اتضح من الدراسة أن ما نسبته(44%) هم من المحاسبين ويليهم نسبة (36.5%) هم مدققون داخليون ، وبقية النسبة المتمثله بـ (19%) هم من المدراء الماليين ، اي ان عينة الدراسة هم من الذين يشغلون الأدوار في أقسام الحسابات لهذه البنوك.

جدول رقم [11] الخصائص الديمغرافية للمتابعة للمعايير الدولية

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
7 .	**المتابعة للمعايير الدولية**	مستمرة	11	%17.5
		على الاغلب	14	%22.2
		متوسطة	25	%39.7
		قليلة	10	%15.9
		معدومة	3	%4.8
		المجموع	**63**	**%100**

- جاءت الدراسة لتبين أن ما نسبته (39 %) من أفراد العينة لهم قدر من المتابعة المتوسطة للمعايير المحاسبية ، وأن ما نسبته (22%) يتم متابعتهم للمعايير المحاسبية في أغلب الاحيان ، وهنالك ما نسبته (17%) من عينه الدراسة تعبر عن متابعتهم للمعايير المحاسبية بصورة مستمرة.

الجزء الثاني للاستبانه:

المحور الاول : مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة

4-1 الفرضية الأولى : تحليل آراء المستجيبين حول مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة :

لغرض قياس آراء المستجيبين للتعرف على مدى استخدام البنوك التجارية علـى الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، فقد تم تضمينها في أداة القياس (الاستبانة) ضمن ست فقـرات وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائيا وفقـا لمـا يوضـحه الجدول رقم (12) :

جدول رقم [12]

تحليل آراء المستجيبين حول مدى حرص البنوك التجارية علـى تـوفير الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة.

م	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	مستوى الاهمية النسبية
1	تتجاوب الخصائص النوعية مع الأحداث غير العادية وتساعد علـى تـوفير المعلومـات الضرورية المتعلقة بتلك الأحداث للبنك.	3.96	0.647	5	مرتفع
2	تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة مـن اتخـاذ القـرارات المناسـبة كـالقرارات الاستثمارية والائتمانية .	4.33	0.672	3	مرتفعة جداً
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها .	4.48	0.592	1	مرتفع جداً
4	استخدام المعلومات ذات الخواص النوعيـة	3.92	0.809	6	مرتفع

	يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات.				
5	تزود التقارير المالية الإدارة بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار	4.30	0.638	4	مرتفع
6	إعداد البيانات المالية وفقا للخواص الأساسية يساعد في توفير خاصية القدرة علي تقييم النتائج السابقة.	4.33	0.596	2	مرتفع
	المتوسط والأنحراف المعياري العام	**4.22**	**0.414**		

يلاحظ من الجدول رقم (12) ان أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.592) والتي تنص على انه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها. وبنسبة تأييد تصل الى (90%) مما يدل على أن درجة الموافق للفقرة مرتفعة جدا نسبة التأييد تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط الحسابي على قيمة المتغير و يساوي خمسة .

في حين حازت الفقرة رقم (4) على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري بلغ (0.809) والتي تنص على استخدام المعلومات ذات الخواص النوعية يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات. وبنسبه تأييد بلغت (78%) اي ان نسبه التأييد مرتفعة .

كما جاءت الفقرة رقم (6) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وانحراف معياري بلغ (596.) والتي تنص على إعداد البيانات المالية وفقا للخواص الاساسية يساعد في توفير خاصية القدرة علي تقييم النتائج السابقة ، وبنسبه تأييد مرتفعة جداً بلغت (87%) .

كما جاء الانحراف المعياري للفقرات أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت لفقرات الفرضية وبانحراف عام بلغ (0.414) .

نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

Ho: لا تحرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة .

تناولت هذه الفرضية قياس مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة

استخدم الباحث اختبار T-test ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية الاولى :

جدول رقم [13]

نتائج اختبار الفرضية الاولى حسب اختبار (T- test)

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig.*	درجة الحرية	نتيجة الفرضية العدمية
الفرضية الاولى	1.986	23.45	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم [13] يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت (23.45) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي ان البنوك التجارية العاملة في اليمن عند إعداد التقارير المالية تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المحور الثاني : حول أثر الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن والمتفرعة الى الخواص التالية:

4-3-3-1 الفرضية الفرعية الأولى: تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :

لغرض قياس آراء المستجيبين للتعرف على *أثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية* فقد تم تضمينها في أداة القياس (الاستبانة) ضمن ست فقرات وقد تم تلخيص الاجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائيا .

كما استعان الباحث بالمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري ، وترتيب أهمية الفقرة، ودرجة الاهمية لإجابات عينة الدراسة وكما هو موضح بالجدول رقم (14) الآتي من وجهة نظرعينة الدراسة.

جدول رقم [14]

تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

م	البيـــــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة الاهمية
7	تتوفر لدى البنك معلومات نوعيه تتميز بدرجة عالية من الوضوح	4.02	0.793	2	مرتفعة جداً
8	يستطيع المستفيدين من التقارير المالية المحاسبية التعامل معها حتى لو لم يكونوا محترفين في الامور المحاسبية .	3.56	o.996	6	مرتفعة
9	من السهل التعامل مع التقارير المالية بسبب عدم وجود تعقيدات في مخرجاتها	3.79	0.864	5	مرتفعة
10	ان فهم التقارير المالية يساعد في				مرتفع جدا

	جعل اتخاذ القرار اكثر يسراً.	4.54	0.563	1	
11	يغلب على مخرجات التقارير المالية سهولة فهمها	3.89	0.805	4	مرتفعة
12	ان التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاسة والسهولة.	3.92	0.867	3	مرتفعة
	المتوسط والانحراف المعياري العام	**3.95**	**0.553**		

يتضح من خلال الجدول رقم [14] أن درجة تأييد القابلية للفهم للمعلومات على جودة التقارير مرتفعة، ولعل ذلك يعود إلى أن عينة الدراسة هم الذين يقومون بإعداد – أو الإشراف على إعداد – البيانات المالية لهذه البنوك، وبالتالي يدركون ضرورة فهم المعلومات المحاسبية لأهميتها في اتخاذ القرار لهذه البنوك .

نلاحظ كذلك من الجدول أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على أن فهم التقارير المالية يساعد في جعل اتخاذ القرار أكثر يسراً ، قد نالت أعلى متوسط حسابي بلغ (4.54) وانحراف معياري بلغ (.563) وهذا يشير إلى ادراك عينة الدراسة لاهمية فهم التقارير مما يجعل القرار اكثرا يسرا وسهولة . وهو ما يعبر عن أهمية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في اظهار تقارير مالية تتسم بالوضوح لاتخاذ القرار ، وبالتالي يعبر عن جودة هذه التقارير.

يلاحظ كذلك من الجدول وبشكل عام أن الفقرات قد حازت على متوسطات حسابية عالية وهي أعلى من متوسط أداة القياس للدراسة والبالغة (3) ما يشير إلى أن اجابات العينة كانت إيجابية وان هناك اتفاقاً بين أفراد العينة يرقى إلى مستوى الإجماع بشأن الفقرات التي يتضمنها الجدول.

بينما يلاحظ من الجدول رقم (14) أن ادني وسط حسابي كـــان للفقــرة رقــم (8) والمتعلقــة باستطاعة المستفيدين من التقارير المالية المحاسبية التعامل معها حتى لو لم يكونوا محترفين في الأمور المحاسبية حيث بلغ (3.56) وانحراف معياري بلغ (0.996).

وبشكل عام، يلاحظ أن الوسط الحسابي لدرجة التأييد لدى أفراد عينة الدراسة مجتمعين مرتفعة حيث بلغ(3.95) وبإنحراف معياري متدني نسبياً (0.81)، مما يعني أن هناك تأييد كبير من قبل القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية العاملة في اليمن . كما جاءات الفقرة رقم (7) تتوفر لدى البنك معلومات نوعيه تتميز بدرجة عالية من الوضوح في الرتبة الثانية حيــث جاءت الفقرة بمتوسط بلغ (4.02) وانحراف معياري بلغ (0.793) هذا تأييد مرتفعة جداً لوجود معلومات تسسم بالوضوح كشرط من التأييد على أهمية وضوح القوائم المالية.

كما جاءت الفقرة رقم (12) بالمرتبة الثالثة ان التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاســة والسهولة متوسط حسابي وانحراف معياري على التوالي (3.92) و (0.867) مما يدل علـــى أهمية هذه الفقرة ، مما يعني ان الفقرة جاءت معبرة عن نسبه التأييد المرتفعة للاهميـــة وجـــود معلومات تقدم معلومات تتسم بالسهولة واليسر .

اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

Ho: لا تؤثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولغايات اختبار الفرضية الفرعية الاولى تم استخدام T-test ، ويوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار الفرضية الاولى :

جدول رقم [15]

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى حسب اختبار (T- test)

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig. (*)	درجة الحرية	نتيجة الفرضية العدمية
الأولى الفرعية	1.986	13.667	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (15) يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت (13.667) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما ان قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية وعليه فاننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي أن هناك تأثيراً لخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

4-3-3-1 :الفرضية الفرعية الثانية: *تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية الافادة (منفعة متخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :*

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد البنود والفقرات والتي بلغت خمس فقرات والتي تم إيرادها في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ليس لخاصية الافادة للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية . حيث تم قياس هذا التأييد لكل بند

من البنود – التي اعتمدت في الاستبانة- لقياس مدى وجود بنود بصورة منفردة والبنــود معــا بصورة مجتمعة.

جدول رقم [16]

تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية الافادة (منفعة لمتخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

م	البيـــــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	مستوى الاهمية النسبية
13	إن لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية في أتخاذ القرارات المناسبة.	4.51	0.535	1	مرتفعة جدا
14	إن المنفعة للقــرار المناســب باســتخدام المعلومات هي القاعــدة العامــة لأهميــة المعلومات المحاسبية لدى البنك	4.17	o.730	3	مرتفعة جداً
15	إن تكلفــة الحصــول علــى المعلومــات المحاسبية مهم لاتخاذ القرارات بحيــث يجب أن تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها	4.40	0.661	2	مرتفع جداً
16	المعلومات المحاسبية المعدة وفقــا لفائــدة المعلومات المحاسبية تمتــاز بالحصــول عليها لمتخذي القرارات المناســبة بكلفــة مناسبة.	4.11	0.698	5	مرتفعة جداً
17	تســاعد خاصــية الأفــاده للمعلومــات المحاسبية على قياس المطلوبات وحقوق الملكية والموجودات فــي البنــك بشــكل مناسب .	4.13	0.729	4	مرتفعة جداً
	المتوسط والانحراف المعياري العام	**4.26**	**0.496**		

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن درجة التأييد عالية لمدى تأثير خاصية الافــادة (منفعــة القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ، ولعل ذلك يعود إلى أن عينة الدراسة هم المهتمون الأساسيون بذلك ، كما أن البيانات المالية لهذه البنوك يجب ان تكــون ذات فائــدة لمتخذي القرار، وبالتالي يلمسون ضرورة فائدة المعلومات المحاسبية لاهميتها في اتخاذ القــرار لهذه البنوك.

جاءت الفقرة رقم (13) والمتعلقة بان لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية في أتخــاذ القــرارات المناسبة في المرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي، بمتوسط حسابي بلغ (4.51) وانحــراف معياري بلغ (.535) وهذا يشير الى إدراك عينة الدراسة لاهمية الفائدة من اتخاذ القرار للتقارير مما يجعل القرار أكثرا مناسبة وسهولة. ومما يعبر عن أهمية منفعة المعلومات المحاسبية فــي اظهار تقارير مالية تتسم بالوضوح لاتخاذ القرار .

كما جاءت الفقرة رقم (15) في المرتبة الثانية والتي تنص على أن تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية مهم لاتخاذ القرارات بحيث يجب ان تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها بمتوسط حسابي وانحراف معياري بلغا على التوالي (4.4) ، (0.661) مما يعني تاييد عينة الدراسة إلى وجود معلومات تكون ذات تكلفة الحصول عليها أقل من منفعتها، هذا يدعم الفقرة بصورة مرتفعة ، بشكل عام، يلاحظ أن الوسط الحسابي لدرجة التأييد لدى أفراد عينة الدراسة مجتمعين مرتفعا حيث بلغ (4.26) وبانحراف معياري متدني نسبيا (0.671)، مما يعني أن هناك تأييد كبير من قبل القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية العاملة في اليمن على أن تكون تكلفة الحصول على المعلومة أقل من منفعتها.

يلاحظ أن أدنى وسط حسابي كان للفقرة (16) حيث بلغ (4.11) ، وانحراف معياري(0.698) الأمر الذي يشير إلى أن نسبة موافقة العينة على الفقرات التي يحتويها الجدول سالف الذكر مرتفعة جداً مما يدل على رفض فرضية العدم بشكل مبدئي.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

Ho: لا تؤثر خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولغايات **اختبار الفرضية الفرعية الثانية** تم استخدام T-test ، ويوضح الجدول رقم (17) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

جدول رقم [17]

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig (*)	درجات الحرية	نتيجة الفرضية العدمية
الثانية الفرعية	1.986	20.210	0.000	62	رفض

بالنظر إلى الجدول رقم (17) يتضح ان قيمة T المحسوبة بلغت (20.210) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، وعليه فاننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي أن هناك تأثيراً لخاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

4-3-3-3 الفرضية الفرعية الثالثة: *تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :*

يوضح جدول التالي نتائج التحليل الإحصائي للأسئلة المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية ، من حيث توضيح المتوسطات لكل بند في الاستبانة والمتعلقة بالملاءمة ، كما في الجدول التالي رقم (18) :

جدول رقم [18]

م	البيــــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	مستوى الاهمية النسبية
18	إعداد البيانات المالية وفقا لملاءمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.	4.32	0.668	1	مرتفع جدا
19	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بالملائمة من حيث التوقيت .	4.13	o.707	7	مرتفعة جداً
20	تساعد خاصية الملاءمة للمعلومات على اتخاذ القرارات في البنك من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات .	3.90	0.734	12	مرتفعة
21	تعتمد إدارة البنك على الملاءمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة كالقرارات الاستثمارية والائتمانية .	3.98	0.889	11	مرتفعة
22	إن تصنيف الموجودات والمطلوبات مرتبة بموجب سيولتها يعطي معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارت	4.19	0.692	4	مرتفعة جداً
23	إن تسجيل كافة الايرادات المتحققة ملائم لاتخاذ القرارات وبما يحقق جودة	4.24	0.640	3	مرتفع جداً

	التقارير				
24	إن الالتزام بتنزيل مصاريف الاستهلاك ملائم لاتخاذ القرارات المناسب بما يحقق جودة التقارير	4.17	0.708	5	مرتفعة جداً
25	ان المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية دقيقة لاتخاذ القرارات	4.25	0.647	2	مرتفعة جداً
26	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي يستخدم إذا كان هذا القرار يتعلق بتنبؤات مستقبلية.	4.11	0.721	8	مرتفعة جداً
27	إن استخدام خاصية الملاءمة يساعد متخذي القرارات في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذهم للقرارات المناسبة في البنك .	4.17	0.708	6	مرتفعة جداً
28	تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا الخصائص النوعية على معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة في البنك .	4.10	0.640	9	مرتفعة جداً
29	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للاشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار	4.08	0.829	10	مرتفعة جداً
اجمالي المتوسط الحسابي وانحراف معياري		**4.14**	**0.441**		

يلاحظ من الجدول رقم (18) أن المتوسطات الحسابية بشكل عام للفقرات كلها مرتفعة جداً وهي أعلى من متوسط اداة القياس البالغة (3).

كما يتضح أن أعلى وسط حسابي كان للفقرة (18) المتعلقة باعداد بيانات المالية وفقا لملاءمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. بلغ 4.32 وانحراف

معياري بلغ (0.668) في حين حازت الفقرة رقم (20) على أدنى وسط حسابي والتي تقيس خاصية الملاءمة للمعلومات على اتخاذ القرارات في البنك من خلال التغذية العكسية (الارتدادية) لتعديل الانحرافات في البيانات المالية للمساعدة في توفير خاصية القدرة على تقييم نتائج الفترات السابقة، حيث بلغ 3.90 وانحراف معياري بلغ 0.734 .

بالرجوع إلى الجدول رقم (18) يتضح أن الوسط الحسابي للأسئلة ــ التي تقيس الخصائص النوعية وتجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة ــ مجتمعة مرتفعة جداً إذ بلغ (4.14) درجة في حين كان الانحراف المعياري (0.441)، وهذا يدل بوضوح على إسهام الخواص النوعية وبما فيها الملاءمة في إظهار التقارير المالية بصورة جيدة للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

Ho: لا تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

Ha: تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

ولغايات **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة** تم استخدام T-test ، ويوضح الجدول رقم (19) نتائج اختبار الفرضية الثالثة :

جدول رقم [19]

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig (*)	درجات الحرية	نتيجة اختبار الفرضية
الفرضية الفرعية الثالثة	1.986	20.463	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (19) يتضح ان قيمة T المحسوبة بلغت (20.463) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما ان قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل

من القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فاننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي ان هناك تأثير لخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

4- 3-3-4:الفرضية الفرعية الرابعة: تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد البنود المتوقعة ضمن عشرة بنود، تم إيرادها في الاستبانة ويوضح الجدول رقم (20) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، حيث تم قياس كل بند من البنود – التي اعتمدت في الاستبانة– لقياس اثر المؤثوقية على جودة التقارير منفردة وللبنود معا بصورة مجتمعة.

جدول رقم [20]

جدول يبين آراء المستجيبين حول أثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة التأييد
30	إن التقارير المالية تعبر عن الحدث المالي للبنك في فترة معينة بصدق	**4.17**	**0.752**	**8**	مرتفعة جدا
31	لا تعتبر المعلومات المالية التي تتضمن الانخفاض في الأصول معلومات موثوقة لزيادة الحكم الشخصي في كثير من الامور المتعلقة بتحديد الانخفاض.	**3.78**	**0.851**	**10**	مرتفعة
32	يجب أن يتوفر في التقارير المالية قدرا كافيا من الموضوعية	**3.95**	**.958**	**9**	مرتفعة
33	يجب أن تتسم التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز لاتخاذ القرارات السليمة	**4.38**	**0.580**	**4**	مرتفع جدا

34	لا يجب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات وهمية او خاطئة	4.59	0.586	1	مرتفع جدا
35	تعني الموضوعية في القياس المحاسبي الابتعاد عن الأحكام الشخصية التي تكون غالبا متحيزة	4.46	0.643	2	مرتفع جدا
36	تتحقق الموضوعية عند توصل عدة أشخاص إلى نتيجة قياس واحدة باستخدام نفس الطرق والاساليب.	4.30	0.638	5	مرتفع جدا
37	تضمن المؤثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية.	4.24	0.689	7	مرتفع جدا
38	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للبنك في فترة معينة	4.41	0.613	3	مرتفع جدا
39	إعداد البيانات المالية وفقا لخاصية الموثوقية يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار المناسب الذي يستخدم إذا كان هذا القرار يتعلق بالحكم على نتائج وأحداث حالية أو سابقة.	4.25	0.695	6	مرتفع جدا
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**4.25**	**0.368**		

يلاحظ من الجدول رقم (20)، أن أفراد عينة الدراسة لديهم قناعة كافية بأن البنود اعلاه تساعد في اعطاء معلومات تؤدي إلى جودة في التقارير المالية للبنوك التجارية .

ويلاحظ بشكل عام، أن الوسط الحسابي الذي يعكس مدى قناعة المجيبين بوجود باهمية الموثوقية للمعلومات المحاسبية ، قد بلغ الوسط الحسابي العام (4.25)، وبانحراف معياري (0.368)، مما يشير إلى أن هناك تأييد مرتفع من قبل القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية باهمية الموثوقية على جودة التقارير المالية.

ويلاحظ أن أعلى وسط حسابي كان للفقرة (34) حيث بلغ 4.59 وانحراف معياري 0.586 مما يشير الى ان هناك نسبة تأييد عالية للعينة بانه لا يجب ان تحتوي التقارير المالية على معلومات وهمية او خاطئة.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

Ho: لا تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

ولغايات **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة** تم استخدام T-test ، ويوضح الجـدول رقـم (21) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

جدول رقم (21)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig (*)	درجات الحرية	نتيجة الفرضية
الفرضية الرابعة	1.986	27.046	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (21) يتضح ان قيمة T المحسوبة بلغت (27.046) وهي أعلـى مـن قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدوليـة وعليـه فاننـا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي ان هناك تأثير لخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

اختبار الفرضية الثانية الرئيسة :

Ho: لا تؤثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقـارير الماليـة للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

استخدم الباحث اختبار t –test لقياس أثر الخصائص النوعية الاساسية على جـودة التقـارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

جدول رقم (22)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
الرئيسية الاولى	1.986	25.44	4.16	0.361	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (22) يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت (25.44) وهي اعلى من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

4-3-4: الفرضية الرئيسة الثالثة : تحليل آراء المستجيبين فيما يتعلق بمدى تأثير الخصائص النوعية الثانوية على جودة التقارير المالية.

4- 3-4-1 :الفرضية الفرعية الاولى: تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية الاتساق (الثبات) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد البنود المتوقعة ضمن تسعة بنود، تم إيرادها في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (23) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر خاصتي الاتساق والمقارنة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، حيث تم قياس كل بند من البنود – التي اعتمدت في الاستبانة– لقياس اثر خاصية الاتساق على جودة التقارير منفردة وللبنود معا بصورة مجتمعة.

جدول رقم [23]

آراء المستجيبين حول أثر خاصية الاتساق (الثبات) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية .

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	مستوى الاهمية النسبية
40	أن عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للاصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية اقل أتساقا.	**4.27**	**0.653**	**4**	مرتفعة جداً
41	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة	**4.19**	**o.800**	**5**	مرتفعة جدا
42	المعلومات المحاسبية المبنية على اسس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة من فترة إلى أخرى	**4.38**	**0.658**	**3**	مرتفعة جدا
43	على البنك الالتزام بسياسة الثبات باستخدام الاسس والطرق المحاسبية	**4.43**	**0.615**	**2**	مرتفعة جدا
44	يجب الافصاح عن التغير من مبدأ محاسبي إلى آخر أو من طريقة الى أخرى	**4.43**	**0.560**	**1**	مرتفعة جدا
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**4.34**	**0.657**		

يلاحظ من الجدول رقم (23)، أن أفراد عينة الدراسة لديهم قناعة كافية بأن البنود اعلاه تساعد في اعطاء معلومات تؤدي إلى جودة في التقارير المالية للبنوك التجارية وذلك من خلال أن المتوسطات الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس.

ويلاحظ أن أعلى متوسط حسابي من بين الفقرات كان للفقرة (44) والتي تتعلق بانه يجب الافصاح عن التغير من مبداء محاسبي إلى أخر أو من طريقة الى أخرى حيث بلغ (4.43)، وبانحراف معياري (0.560)، مما يشير إلى أن هناك نسبه تأييد مرتفعة جداً من قبل القائمين

على العمل المحاسبي في البنوك التجارية باهمية الثبات والقابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية.

كما جاءت أدنى فقرة رقم (41) التي نصت على الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة بمتوسط حسابي وانحراف معياري بلغا على التوالي (4.19) و (0.800) وبدرجة تأييد بلغت (83.8%) مما يدل على ان نسبة التأييد مرتفعة جداً لادنى فقرة مما يساعد اسهام الثبات في جعل التقارير المالية اكثر جودة.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

Ho: لا تؤثر خاصية الاتساق (الثبات) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

ولغايات **اختبار الفرضية الفرعية الاولى:** تم استخدام T-test ، ويوضح الجدول رقم (18) نتائج اختبار الفرضية الاولى :

جدول رقم [24]

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig (*)	درجات الحرية	نتيجة الفرضية
الاولى	1.986	16.18	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (18) يتضح ان قيمة T المحسوبة بلغت (16.18) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما ان قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فاننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي أن هناك تأثير لخاصيتي الاتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

4- 3-4-2:الفرضية الفرعية الثانية: تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية :

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد البنود المتوقعة ضمن تسعة بنود، تم إيرادها في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (25) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر خاصية الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، حيث تم قياس كل بند من البنود – التي اعتمدت في الاستبانة- لقياس اثر القابلية للمقارنة على جودة التقارير منفردة وللبنود معا بصورة مجتمعة.

جدول رقم [25]

تحليل آراء المستجيبين حول أثر خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية .

م	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب اهمية الفقرة	درجة الاهمية
45	يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية لانشطة ومقارنتها من فترة الى أخرى.	4.43	0.797	1	مرتفعة جدا
46	تساهم المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة	4.37	0.703	2	مرتفعة جدا
47	تساعد خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك الاخرى	4.32	0.758	3	مرتفعة جدا
48	يجب أخذ خاصية القابلية للمقارنة من حيث احتواء المعلومات المحاسبية على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار.	4.17	0.752	6	مرتفعة جدا
49	يجب تحديد نوعية المعلومات التي يجب انتاجها والإفصاح عنها في التقارير المالية	4.13	0.772	7	مرتفعة جدا
50	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرارت	4.30	0.613	4	مرتفعة جدا
51	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنك	4.30	0.613	5	مرتفعة جدا
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**4.29**	**0.715**		

يلاحظ من الجدول رقم (25) و أن أفراد عينة الدراسة لديهم قناعة كافية بأن البنود اعلاه والمتعلقة بالقابلية للمقارنة تساعد في إعطاء معلومات تؤدي إلى تحسين جودة في التقارير المالية للبنوك التجارية حيث كانت المتوسطات الحسابية أعلى من متوسط اداة القياس.

ويلاحظ بشكل عام، أن أعلى وسط حسابي كان للفقرة رقم (45) و المتعلقة بانه يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية لانشطة ومقارنتها من فترة الى أخرى حتي بلغ (4.43) وبانحراف معياري بلغ 0.797 الذي يعكس مدى قناعة المجيبين بوجود أهمية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية مما يشير إلى أن هناك نسبه تأييد مرتفعة جداً من قبل القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية باهمية القابلية المقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

كما حازت الفقرة رقم (49) والتي تنص على أنه يجب تحديد نوعية المعلومات التي يجب انتاجها والافصاح عنها في التقارير المالية على أدنى متوسط حسابي بلغ 4.13 وانحراف معياري بلغ (0.772) مما يدل على نسبة تأييد مرتفعة جداً للفقرة .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

ولغايات اختبار الفرضية الفرعية الثانية : تم استخدام T-test ، ويوضح ذلك الجدول ادناه :

جدول رقم [26]

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	Sig (*)	درجات الحرية	نتيجة الفرضية
الفرعية الثانية	1.986	14.29	0.000	62	رفض

بالنظر الى الجدول رقم (26) يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت (14.29) وهي أعلى من قيمتها الجدولية ، وبما ان قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من

القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فاننا نـــرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي أن هناك تأثير لخاصية الأهمية النسبية على جـــودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

Ho: لا تؤثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقـــارير الماليـــة للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

استخدم الباحث اختبار t –test لقياس أثر الخصائص النوعية الاساسية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .

جدول رقم [27]

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة حسب اختبار T-test

الفرضية	t الجدولية	t المحسوبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية
الرئيسة الثالثة	1.986	26.312	4.26	0.381	رفض

بالنظر الى الجدول رقم [27] يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت (26.312) وهي اعلـــى مـــن قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ورفضها اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدوليـــة وعليـــه فاننـــا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن الخصائص النوعية الثانوية للمعلومـــات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

لاختبار نتائج الفرضيات الثلاث للتأكد من صحتها كانت المعطيات كما يعرضها T – Test يتبين من تلخيص الفرضيات التي تم أختبارها من خلال الدراسة

جدول رقم [28]

خلاصة بنتيجة فحص الفرضيات *

رقم	اسم الفرضية	*T المحسوبة*	*T الجدولية*	*Sig.*	*نتيجة الفرضية*
1	لا تستخدم البنوك التجارية العاملة في اليمن على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند أعداد التقارير المالية .	**23.45**	1.986	**0.000**	**رفض**
2	لا تؤثر الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .	***25.44***	1.986	**0.000**	**رفض**
2-1	لا تؤثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية	***13.667***	1.986	**0.000**	**رفض**
2-2	لا تؤثر خاصية الافادة فائدة القرار للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.	**20.21**	1.986	**0.000**	**رفض**
2-3	لا تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .	**20.46**	1.986	**0.000**	**رفض**
2-4	لا تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك	**27.046**	1.986	**0.000**	**رفض**

رقم	اسم الفرضية	*T المحسوبة*	*T الجدولية*	***Sig.***	*نتيجة الفرضية*
	التجارية العاملة في الجمهورية				
3	لا تؤثر الخصائص الثانوية للمعلومات على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .	**26.312**	1.986	**0.000**	**رفض**
3-1	لا تؤثر خاصية الثبات (الاتساق) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن .	**16.18**	1.986	**0.000**	**رفض**
3-2	لا تؤثر خاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .	**14.29**	1.986	**0.000**	**رفض**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائــــج

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل إجابات الاستبانات واختبار الفرضيات يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصـــل إليها على النحو التالي:

1. اظهرت النتائج ان البنوك التجارية العاملة في اليمن تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية عند أعداد تقاريرها المالية حيــث بلغــت نســبه الاســتخدام (84.4%) وهي نسبه عالية جداً .

2. اظهرت النتائج أن لدى البنوك التجارية العاملة في اليمن معلومات نوعية تتميــز بدرجــة عالية من الوضوح حيث بلغت نسبة الموافقة لهذا الفقرة (80.4%) .

3. أظهرت النتائج أن هنالك تاثير عالي للخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبه التأثير (83%) ، وكانت نسبة التأثير للخصــائص الاساســية الفرعية على النحو الآتي :-

- تؤثر خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية على جودة التقــارير الماليــة للبنــوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تاثير بلغت (79%).
- تؤثر خاصية الافادة (القابلية للتحقق) للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير الماليــة للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تأثير بلغت (85.2%).
- تؤثر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في اليمن وبنسبه تأثير بلغت (82.8%).

- تؤثر خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن بنسبه تأثير بلغت (85%).

4. تؤثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تأثير بلغت (85%). وقد كانت نتائج الخصائص الثانوية الفرعية على النحو الآتي :

- تؤثر خاصية الاتساق (الثبات) على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية اليمنية وبنسبه تأثير بلغت (86.8%).
- تؤثر خاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبه تأثير بلغت (85.8%) .

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:-

1. ضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن بحيث تكون سهلة الفهم للمستخدمين.

2. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث حول فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للبنوك التجارية العاملة في اليمن لتكون قادرة على توفير المعلومات التي تؤهلها للمنافسة ومواجهة التحديات المستقبلية.

3. ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن بزيادة الاهتمام بالافصاح عن التغيير في اتباع الطرق المحاسبية في تقاريرها المالية .

4. ضرورة قيام البنك المركزي لعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتثقيف وزيادة وعي العاملين في البنوك التجارية بأهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

المراجع

أ. العربية :

- أبو زيد، محمد خير سليم،(2005)،" **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، ، دار جرير للنشر، عمان ،الاردن.
- أبو زينة ، فريد كامل وآخرون،(2006)،"**الإحصاء في البحث العلمي** " ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،ط1 ،عمان ،الأردن.
- أبو عريضة ، عمر الفاروق سالم،(2002)، "**دراسة وتحليل القوائم المالية** " ،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة.
- باسيلي ، مكرم عبد المسيح ، (2001) " **نظم المعلومات المحاسبية**" ،الدار العصرية ، القاهرة ، مصر.
- البنك المركزي اليمني ، الادارة العامة للبحوث والإحصاء ، **مجموعة التقارير ربع السنوية عن الاعوام 2004-2006**، مطابع اليمن العصرية ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- البنك المركزي اليمني ، **تقارير ربع سنوية عن الاعوام 2004-2006** ، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ، تقارير متنوعة الجمهورية اليمنية .
- الجابري ، خالد محمد،(1999)،" **المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية المساهمة الاردنية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ،المفرق ، الاردن .
- جمعة ، أحمد حلمي،(2007)، "**نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر**" ،الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن.
- حسين ، أحمد حسين،(2003) ، **نظم المعلومات المحاسبية – والإطار الفكري والنظم التطبيقية** " ، مطبعة الاشعاع ،الاسكندرية ،مصر.
- حسين ،أحمد حسين ،(2004)، "**نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية** "الدار الاهلية ، الاسكندرية ، مصر.
- حميدات ، جمعه ،(2004)، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق**

المالية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- حنان ، رضوان حلوة ،(2005)، "**مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري والتطبيقات العملية** "دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان ، الأردن.
- خالد ، محمد مطهر ،(2006)، "**تقييم اداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسوب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الادارة** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، أربد ،الاردن .
- الخطيب، صبحي محمود والعتر،عمرو عباس،(1993)،" **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**" ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر.
- الدهراوي ،كمال الدين ،(1989)، **تطوير نظم المعلومات المحاسبي** ، ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
- دهمش، نعيم وأبوزر، عفاف،(2004)،" **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**"، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- الراوي ،حكمت احمد،(1999)، " **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات دراسية** " الطبعة الاولى ،مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن .
- الربيدي ، محمد علي ،(2001) " **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية – مدخل النظم** "، الطبعة الثانية ، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء ، اليمن.
- الربيدي ، محمد علي ،(2004) " **المحاسبة في البنوك التقليدية والاسلامية – مدخل النظم** "، الطبعة الثالثة ، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء ، اليمن.
- الشرع ، مجيد قاسم ،(1998)، **المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف وشركات التامين)** ، الطبعة الاولى ، دار الحمد للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن .
- شرويدير ،ريتشارد ،كلارك،مارتل ،كاثي،جاك، تعريب دار المريخ ،(2006)،" **نظرية المحاسبة**" ،تعريب خالد كاجيجي،ابراهيم ولد فال ،ط 1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- الشيرازي ، عباس مهدي ،(1990)،" **نظرية المحاسبة**" ، الطبعة الاولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت .

- صيام ، وليد زكريا، (2004)،" **تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الاردنية في ظل التطور التتكنولوجي**، المؤتمر العلمي المهني السادس ، عمان الاردن .
- الصيح، عبد الحميد مانع،(2005)،" **أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الجمهورية اليمنية**"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المجلد الثامن، العدد الأول.
- الطرايرة، جمال،(2005)،"**التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان،الأردن.
- ظاهر ، أحمد حسن سعادة ،يوسف مصطفى ، (2005)، **محاسبة المنشآت المالية** ، الطبعة الثانية ، مركز طارق للخدمات الجامعية ،عمان الاردن.
- فاضل،عبد الكريم محمد يحيى ،(2007)،"**مدى تاثير العوامل البيئية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نطم المعومات المحاسبية لدى البنوك في الجمهورية اليمنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ،الاردن.
- القشي ، ظاهر،(2004)، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية**"، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- القصاص، خليل ،(2003) ،**أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنيـــة على قرارات المستثمر في بورصة عمان " في ضوء المعيار(39)** ، رسالة ماجســتير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان،الأردن .
- كيسو، دونالد ،جيري ،وجنت ،(2003) ، " **المحاسبة المتوســطة** " تعريب احمد حجاج ،و سلطان السلطان ، الجزء الاول ، ط 3، دار المريخ ،الرياض، السعودية.
- لطفي ، امين السيد ،(1998)، " **التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمار في الاوراق المالية بالبورصة** "، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر .

- لوندي، فهيم،(2002)، "**المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية**"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة–جامعة طنطا، العدد الأول، طنطا، مصر.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية ،(2006)، " **معايير المحاسبة الدولية** " ، ترجمة : المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ، عمان ، الأردن .
- مطر ، محمد عطية، السيوطي، موسى، (2007) ،" **التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية** " في مجالات القياس والعرض والافصاح ،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، الاردن.
- مطر ، محمد وراوي ، حكمت وحيالي، ناجي،(1996)، " **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** " ط1، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
- موسى ، خالد يونس،(2001) ، "**تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة الفلسطينية** "، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة القدس ، فلسطين.
- نور ، عبد الناصر، عدس، نائل ،(2004)، "**القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة** "،المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، أيلول، عمان الأردن.
- نور، عبد الناصر،(2007)، "**محاضرات بعنوان معايير المحاسبة الدولية** ،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، صفحات متنوعة ،عمان ،الأردن.
- هاتف ، مجيد والزبيدي ، فراس،(2002)، "**مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الافراد في برصة بغداد للاوراق المالية درسات ميدانية** "، جرش للبحوث والدراسات ، المجلد 4 ، العدد 2، عمان، الأردن.
- هلالي ،محمد جمال وشحادة ،عبد الرزاق (2007)،" **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك وشركات التامين)** ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن .
- هندريكسون ،الدون س. ،(1990)،" **نظرية المحاسبة** " ، ترجمة كمال خليفة ابو زيد ،الطبعة الاولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية.
- وزارة الشؤون القانونية اليمنية، **قانون رقم (38) لعام 1998م، بشان البنوك التجارية** ، الجريدة الرسمية ، العدد 24، ج2، المادة 2، الفقرة هـ & قانون رقم 14 لعام 2000م

بشان البنك المركزي اليمني ، الجريدة الرسمية ،العدد 12،ج 2 ، المادة 2، الفقرة (ز).
الجمهورية اليمنية

- وكيل، خالد ، (2006) ، **سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركات المساهمة الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.الأردن.

ب. الاجنبية :

- Abu-Baker, Nafez ,(2000),"**Corporate Social Reporting and Disclosure Practice in Jordan**" :An Empirical Investigation Dirasat, Administrative, and Sciences ,University of Jordan Volume 27.No.1.p p (73- 77)

- Aly، Ibrahim M. , **(1998),"The Usefulness of Accounting Information In Predicting Bankruptcy Inflation periods: Some Empirical Evidence** " ،Jordan university The Arab Journal of accounting Vol.2 No.1. p (35)

- Caniban ،Ayuso،And Rueda o " **Fair value on the information Accounting"** online available, http://www.cbs-network. org.uk/ socacaud .html

- Dietrich Richard, Harris Marry &Muller,(2001) ,'**The Reliability of investment property fair value estimates** 'Journal of accounting & Economic ,

- FSAB ,Statements of Financial Accounting concepts No.2,(1980) (SFAC,No.2) "Quantitative characteristics of accounting information " .

- Gelinas,Ulirc J.&Sutton,Steve G.& Hunton,James E,(1999), **Accounting Information System** ,southwestern, Ohio,USA,.

- Grodon، Elizabet(2000) "**Accounting or changing Price : The Value relevance of history cost ، price level &replacement cost Accounting in Mexico**" Journal of Accounting research ،Vol.39, No.1.

- Kieso،Donald. E،Weygandt ،and Warfield، Terry. D (2007) "**Intermediate Accounting ,"** 12th Edition، John wiley and sons Inc.، New York, USA.

- Kieso، Donald.E،Weygandt، Jerry. J. and, Warfield،Terry.D (2005) "**Intermediate Accounting ,"** 11th Edition، John wiley and sons Inc.، New York ، USA.

- Mozes، Haim A، (2002) ، "**The Value Relevance of Financial Institutions Fair Value Disclosures: A Study in the Difficulty of Linking Unrealized Gain and Losses to Equity Values**، Abacus، Vol. 38 issue 1. p p (23 -25)

- Park، Myung S.; Park، Taewoo and Ro، Byung T.،(1998)، **“Fair value disclosure for investment securities and bank equity**: Evidence from SFAS No. 115”، Journal of Accounting، Auditing and Finance”،vol. 13, p (45)
- Sekaran, Uma,(2003)" **Research Method for Business: A Skill Building Approch** ", 7th Edition, John wiley & Sons, Inc., New York.
- Online available:
http://www.iasb.org/IFRS+Summaries/IFRS+and+IAS+Summaries+English+2008/IFRS+and+IAS+Summaries+English.htm
- http://ar.wordpress.com/tags/
- Dobija, Marek , and Dorota, Klimczak , "Value Relevance the Development of Accounting Regulation and Market Institutions in a Transition Economy: Case of Poland "online http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1276024

ملحق رقم (1)

جدول باسماء البنوك التجارية العاملة في اليمن

م	اسم البنك	سنة التاسيس	ملكية راس المال		
			حكومي يمني	خاص يمني	حكومي وخاص اجنبي
1	البنك اليمني للانشاء والتعمير	1962	51%	49%	
2	البنك الاهلي اليمني	1969	100%		
3	البنك العربي	1972			100%
4	يونايتد بنك ليمتد	1972			100%
5	كاليون بنك للتمويل والاستثمار	1975			100%
6	بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	1977		100%	
7	بنك اليمن الدولي	1979		79.6%	20.4%
8	مصرف الرافدين	1982			100%
9	البنك التجاري اليمني	1993	10%	90%	
10	البنك الاسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	1996	4.5%	73.5%	22%
11	بنك التضامن الاسلامي الدولي	1996		96.7%	3.3%
12	بنك سبأ الاسلامي	1997		85%	15%
13	بنك اليمن والخليج	2001	1%	77%	22%
14	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002		75%	25%

الملحق رقم (2)
جدول التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	N	Normal Parameters[a,b]		Most Extreme Differences			Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Absolute	Positive	Negative		
Q1	63	3.9683	.64678	.361	.322	-.361	2.864	.000
Q2	63	4.3333	.67202	.268	.261	-.268	2.127	.000
Q3	63	4.4762	.59180	.336	.266	-.336	2.665	.000
Q4	63	3.9206	.80925	.269	.223	-.269	2.137	.000
Q5	63	4.3016	.63842	.285	.285	-.260	2.261	.000
Q6	63	4.3333	.59568	.315	.315	-.265	2.503	.000
Q7	63	4.0159	.79295	.270	.238	-.270	2.141	.000
Q8	63	3.5556	.99641	.260	.169	-.260	2.060	.000
Q9	63	3.7937	.86432	.293	.215	-.293	2.324	.000
Q10	63	4.5397	.56298	.365	.260	-.365	2.894	.000
Q11	63	3.8889	.80545	.237	.207	-.237	1.884	.002
Q12	63	3.9206	.86699	.283	.210	-.283	2.242	.000
Q13	63	4.5079	.53500	.345	.305	-.345	2.738	.000
Q14	63	4.1746	.73044	.247	.245	-.247	1.959	.001
Q15	63	4.3968	.66088	.295	.250	-.295	2.345	.000
Q16	63	4.1111	.69818	.278	.278	-.278	2.207	.000
Q17	63	4.1270	.72938	.256	.252	-.256	2.034	.001
Q18	63	4.3175	.66782	.270	.270	-.259	2.143	.000
Q19	63	4.1270	.70693	.270	.270	-.270	2.143	.000
Q20	63	3.9048	.73428	.298	.258	-.298	2.362	.000
Q21	63	3.9841	.88886	.301	.223	-.301	2.387	.000
Q22	63	4.1905	.69229	.259	.259	-.233	2.057	.000
Q23	63	4.2381	.64042	.312	.312	-.276	2.474	.000
Q24	63	4.1746	.70801	.291	.280	-.291	2.314	.000
Q25	63	4.2540	.64678	.288	.288	-.241	2.283	.000
Q26	63	4.1111	.72091	.264	.260	-.264	2.097	.000
Q27	63	4.1746	.70801	.291	.280	-.291	2.314	.000
Q28	63	4.0952	.64042	.305	.305	-.282	2.422	.000
Q29	63	4.0794	.82894	.240	.205	-.240	1.902	.001
Q30	63	4.1746	.75219	.245	.211	-.245	1.942	.001
Q31	63	3.7778	.85089	.317	.238	-.317	2.519	.000
Q32	63	3.9524	.95763	.234	.147	-.234	1.858	.002
Q33	63	4.3810	.58000	.316	.316	-.286	2.506	.000
Q34	63	4.5873	.58571	.394	.241	-.394	3.130	.000
Q35	63	4.4603	.64321	.339	.223	-.339	2.690	.000
Q36	63	4.3016	.63842	.285	.285	-.260	2.261	.000
Q37	63	4.2381	.68895	.254	.254	-.247	2.018	.001
Q38	63	4.4127	.61263	.307	.274	-.307	2.439	.000
Q39	63	4.2540	.69487	.255	.246	-.255	2.027	.001
Q40	63	4.2698	.65270	.295	.295	-.260	2.344	.000
Q41	63	4.1905	.80035	.263	.213	-.263	2.088	.000
Q42	63	4.3810	.65816	.287	.258	-.287	2.277	.000
Q43	63	4.4286	.61472	.316	.265	-.316	2.506	.000
Q44	63	4.4286	.55979	.318	.318	-.307	2.522	.000
Q45	63	4.4286	.79746	.319	.237	-.319	2.530	.000
Q46	63	4.3651	.70257	.293	.222	-.293	2.327	.000
Q47	63	4.3175	.75830	.260	.218	-.260	2.067	.000
Q48	63	3.8889	.98556	.243	.154	-.243	1.931	.001
Q49	63	4.1746	.75219	.265	.243	-.265	2.106	.000
Q50	63	4.1270	.77235	.260	.232	-.260	2.064	.000
Q51	63	4.1587	.60124	.334	.334	-.285	2.653	.000

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (3)

جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا
كلية الأعمال
قسم المحاسبة

عزيزي المجيب / .... المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،،

يقوم الباحث باعداد دراسة بعنوان

((أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقاريرالمالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية))

لذا فاني اضع بين ايديكم هذه الاستبانة راجيا من حضرتكم الاجابة على الاسئلة التي تتضمنها بأعلى قدر ممكن من الاهتمام والموضوعية التي ستؤدي بلا شك إلى مساعدة الباحث في تحقيق اهداف الدراسة ، وللتوصل الى نتائج حقيقية ، والخروج بالتوصيات التي تساعد في وضع حلول مناسبة لموضوع البحث ، كما اود اعلامكم ان المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لاغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

المشرف	***الباحث***
أ . د عبد الناصر نور	***أكرم يحيى الشامي***

1. **يرجى التكرم بوضع إشارة (X) في الخانة المناســــــبة للإجابة :**

الجزء الأول : معلومات عامة عن المجيب :

معلومات عامة عن المجيب

1- العمر

من 20 إلى إقــل من 25	25إلى أقل من 30	من 30 إلى إقل من 35	من 35 إلى إقل من 40	40 عام فأكثر

2- المؤهل العلمي :

دبلوم كلية متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجســتير	دكتـــــوراه

▪ 3- التخصص

محاســــــبة	تمويل	إدارة أعمال	غير ذلك

4-سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات	5 سنوات - أقل من 10 سنوات	10 سنوات - أقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر

5- - **شهادات مهنية** ☐ **CPA** ☐ **CFA** ☐ **CA**

☐ **أخرى أذكرها** ....

6- الوظيفة الحالية :- ☐ **مدير مالي** ☐ **محاسب** ☐ **مدقق داخلي**

7- المتابعة للمعايير المحاسبية الدولية التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

(أ) مستمرة (ب) على الاغلب (ج) متوسطة (د) قليلة (هـ) معدومة

▫الجزء الثاني :

يرجى وضع اشارة (X) أمام درجة الموافقة التي تعكس الواقع القائم في مصرفكم في الاسئلة الواردة في الصفحات التالية وفقاً للمدى الذي ينطبق علية وحسب المعايير التالية :

أولاً : حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المنشورة :

الرقم	السـؤال	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
1	تتجاوب الخصائص النوعية مع الأحداث غير العادية وتساعد على توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بتلك الأحداث للبنك.					
2	تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة كالقرارات الاستثمارية والائتمانية .					
3	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها .					
4	استخدام المعلومات ذات الخواص النوعية يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات.					
5	تزود التقارير المالية الادارة بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار					
6	إعداد البيانات المالية وفقا للخواص الاساسية يساعد في توفير خاصية القدرة علي تقييم النتائج السابقة.					

ثانياً : أثر الخواص الاساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك:

الفرضة الاولى الرئيسية الاولى ليس للخواص الاساسية للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية . وتتفرع منها الفرضيات التالية :-

HO1: ليس لخاصية القابلية للفهم[2] للمعلومات المحاسبية اثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
7	تتوفر لدى البنك معلومات نوعيه تتميز بدرجة عالية من الوضوح					
8	يستطيع المستفيدين من التقارير المالية المحاسبية التعامل معها حتى لو لم يكونوا محترفين في الامور المحاسبية .					
9	من السهل التعامل مع التقارير المالية بسبب عدم وجود تعقيدات في مخرجاتها					
10	ان فهم التقارير المالية يساعد في جعل اتخاذ القرار اكثر يسراً.					
11	يغلب على مخرجات التقارير المالية سهولة فهمها					
12	ان التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاسة والسهولة .					

HO2: ليس لخاصية الافادة[3] للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
13	أن لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية في اتخاذ اتخاذ القرارات المناسبة.					
14	أن المنفعة للقرار المناسب باستخدام المعلومات هي القاعدة العامة لاهمية					

[2] **القابلية للفهم** : هي ان يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات المالية والاقتصادية والمحاسبية.

[3] **الافادة** : هي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ، اذا كانت العائد اكبر من التكلفة.

الرقم	الســـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
	المعلومات المحاسبية لدى البنك					
15	أن تكلفة الحصـول علـى المعلومـات المحاسبية مهم لاتخاذ القرارات بحيـث يجب ان تكون المنفعة مـن المعلومـات اكبر من تكلفة الحصول عليها					
16	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لفائـدة المعلومات المحاسبية تمتـاز بالحصـول عليها لمتخذو القرارات المناسـبة بكلفـة مناسبة.					
17	تسـاعد خاصـية الأفـاده للمعلومـات المحاسبية على قياس المطلوبات وحقوق الملكية و في البنك بشكل مناسب					

HO3: ليس لخاصية الملاءمة[4] للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الرقم	الســـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
18	إعداد البيانات الماليـة وفقـا لملاءمـة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.					
19	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمـد عليها في اتخاذ القرارات بالملائمة مـن حيث التوقيت .					
20	تساعد خاصية الملاءمة للمعلومات علـى اتخاذ القرارات في البنـك مـن خـلال التغذية العكسـية (الارتداديـة) لتعـديل الانحرافات .					
21	تعتمد ادارة البنك على الملاءمـة أثنـاء					

[4] **الملاءمة** : هي قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدمو المعلومات والتاثير علية وذلك من خلال القدرة على التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من اجل التنبو بالمستقبل

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
	القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة كالقرارات الاستثمارية والائتمانية .					
22	أن تصنيف الموجودات والمطلوبات مرتبة بموجب سيولتها يعطي معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارت					
23	أن تسجيل كافة الايرادات المتحققة ملائم لاتخاذ القرارات وبما يحقق جودة التقارير					
24	أن الالتزام بتنزيل مصاريف الاستهلاك ملائم لاتخاذ القرارات المناسب بما يحقق جودة التقارير					
25	ان المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية دقيقة لاتخاذ القرارات					
26	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يؤدي إلى زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي يستخدم إذا كان هذا القرار يتعلق بتنبؤات مستقبلية.					
27	ان استخدام خاصية الملاءمة يساعد متخذو القرارات في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذهم للقرارات المناسبة في البنك .					
28	تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا الخصائص النوعية على معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة في البنك .					
29	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للاشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب مما يساعد على اتخاذ القرار					

الرقم	الســـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
HO2: ليس لخاصية المؤثوقية [5] للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجاريـــة العاملة في الجمهورية اليمنية .						
30	ان التقارير المالية تعبـر عـن الحـدث المالي للبنك في فترة معينة بصدق					
31	لا تعتبر المعلومات المالية التي تتضـــمن الانخفاض في الاصول معلومات موثوقة لزيادة الحكم الشخصي فـــي كثيـر مـــن الامور المتعلقة بتحديد الانخفاض.					
32	يجب ان يتوفر في التقارير المالية قـــدراً كافيا من الموضوعية					
33	يجب ان تتسم التقارير المالية بالحياديـــة وعدم التحيز لاتخاذ القرارات السليمة					
34	لا يجب ان تحتوي التقارير المالية علـــى معلومات وهمية او خاطئة					
35	تعني الموضوعية في القياس المحاســبي الابتعاد عن الأحكام الشخصية التي تكون غالبا متحيزة					
36	تتحقق الموضوعية عنـد توصـــل عـــدة أشخاص إلى نتيجة قياس واحدة باستخدام نفس الطرق والاساليب.					
37	تضمن المؤثوقية حيادية القياس المحاسبي وابتعاده عن غايـــات الإدارة وأحكامهـــا الذاتية.					
38	أن المعلومـــات المحاســـبية تعـــرض بصورة صادقة الوضع المالي للبنك فـــي فترة معينة					
39	إعداد البيانات الماليـــة وفقـــا لخاصـــية الموثوقيـــة يـــؤدي إلـــى زيـــادة قـــدرة					

[5] **الموثوقية** : هي التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية حيث تخلوا من الاخطاء والتاكد على الموضوعية وعدم التحيز الى الحد الذي يكون معقول وبالاضافة الى العرض الامين والصادق لهذة المعلومات

الرقم	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
	المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار المناسب الذي يستخدم إذا كان هذا القرار يتعلق بالحكم على نتائج وأحداث حالية أو سابقة.					

ثالثاً : أثر الخواص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير للبنوك:

HO1: ليس لخاصية الاتساق[6] (الثبات) للمعلومات المحاسبية اثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

الرقم	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
40	ان عدم الاقتصار على طريقة معالجة محاسبية واحدة للاصول والالتزامات يجعل المعلومات المالية اقل أتّساقا.					
41	الثبات في عرض وتصنيف البنود للعمليات المالية من فترة الى اخرى بهدف المقارنة					
42	المعلومات المحاسبية المبنية على اسس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بالمقارنة من فترة الى اخر					
43	على البنك الالتزام بسياسة الثبات باستخدام الاسس والطرق المحاسبية					
44	يجب الافصاح عن التغير من مبداء محاسبي الى اخر أو من طريقة الى اخرى					

HO2: ليس لخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية اثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية .

45	يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية لانشطة ومقارنتها من فترة الى اخرى.					

[6] **الاتساق**: الثبات في استخدام نفس الطرق والمبادئ والاساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة الى اخرى

الرقم	السـؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
46	تساهم المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغرض المقارنة					
47	تساعد خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك الاخرى					
48	يجب اخذ خاصية القابلية للمقارنة من حيث احتوى المعلومات المحاسبية على العناصر الاساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار.					
49	يجب تحديد نوعية المعلومات التي يجب انتاجها والافصاح عنها في التقارير المالية					
50	يجب ان تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرارت					
51	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنك					

الملاحظات:

في حال الرغبة في تزويدنا ببعض المعلومات التي لم تشمل عليها الاستبانه يرجى كتابتها في الفراغ التالي:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

وفي حالة الرغبة بالحصول على نسخة من نتيجة الـــــدراسة يرجى كتابة البريد الالكتروني الخاص بكـــــم

البريد الالكتروني ....

الباحث

الخصائص الديموغرافية:

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من ٢٠ الى اقل من ٢٥	7	11.1	11.1	11.1
	من ٢٥ الى اقل من ٣٠	20	31.7	31.7	42.9
	من ٣٠ الى اقل من ٣٥	21	33.3	33.3	76.2
	من ٣٥ الى اقل من ٤٠	8	12.7	12.7	88.9
	اكثر من ٤٠ عام	7	11.1	11.1	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

الدرجة.العلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	56	88.9	88.9	88.9
	دبلوم عالي	2	3.2	3.2	92.1
	ماجستير	5	7.9	7.9	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	50	79.4	79.4	79.4
	تمويل	3	4.8	4.8	84.1
	ادارة اعمال	6	9.5	9.5	93.7
	غير ذلك	4	6.3	6.3	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من ٥سنوات	26	41.3	41.3	41.3
	من ٥ الى اقل من ١٠	19	30.2	30.2	71.4
	من ١٠ الى اقل من ١٥	8	12.7	12.7	84.1
	اكثر من ١٥ سنة	10	15.9	15.9	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

الشهادة.المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CA	3	4.8	4.8	4.8
	اخرى اذكرها	60	95.2	95.2	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير مالي	12	19.0	19.0	19.0
	محاسب	28	44.4	44.4	63.5
	مدقق داخلي	23	36.5	36.5	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

المتابعة.للمعايير.الدولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مستمرة	11	17.5	17.5	17.5
	على الاغلب	14	22.2	22.2	39.7
	متوسطة	25	39.7	39.7	79.4
	قليلة	10	15.9	15.9	95.2
	معدومة	3	4.8	4.8	100.0
	Total	63	100.0	100.0	

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	63	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	63	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.927	51

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س١	63	3.97	.647	.081
س٢	63	4.33	.672	.085
س٣	63	4.48	.592	.075
س٤	63	3.92	.809	.102
س٥	63	4.30	.638	.080
س٦	63	4.33	.596	.075
الفرضية.الاولى	63	4.22	.414	.052

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س١	11.882	62	.000	.968	.81	1.13
س٢	15.748	62	.000	1.333	1.16	1.50
س٣	19.799	62	.000	1.476	1.33	1.63
س٤	9.030	62	.000	.921	.72	1.12
س٥	16.182	62	.000	1.302	1.14	1.46
س٦	17.766	62	.000	1.333	1.18	1.48
الفرضية.الاولى	23.450	62	.000	1.222	1.12	1.33

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س٧	63	4.02	.793	.100
س٨	63	3.56	.996	.126
س٩	63	3.79	.864	.109
س١٠	63	4.54	.563	.071
س١١	63	3.89	.805	.101
س١٢	63	3.92	.867	.109
الفرضية.الثانية	63	3.95	.553	.070

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س٧	10.169	62	.000	1.016	.82	1.22
س٨	4.425	62	.000	.556	.30	.81
س٩	7.288	62	.000	.794	.58	1.01
س١٠	21.707	62	.000	1.540	1.40	1.68
س١١	8.760	62	.000	.889	.69	1.09
س١٢	8.428	62	.000	.921	.70	1.14
الفرضية.الثانية	13.667	62	.000	.952	.81	1.09

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س١٣	63	4.51	.535	.067
س١٤	63	4.17	.730	.092
س١٥	63	4.40	.661	.083
س١٦	63	4.11	.698	.088
س١٧	63	4.13	.729	.092
الفرضية.الثالثة	63	4.26	.496	.063

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س١٣	22.372	62	.000	1.508	1.37	1.64
س١٤	12.764	62	.000	1.175	.99	1.36
س١٥	16.776	62	.000	1.397	1.23	1.56
س١٦	12.632	62	.000	1.111	.94	1.29
س١٧	12.264	62	.000	1.127	.94	1.31
الفرضية.الثالثة	20.210	62	.000	1.263	1.14	1.39

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س١٨	63	4.32	.668	.084
س١٩	63	4.13	.707	.089
س٢٠	63	3.90	.734	.093
س٢١	63	3.98	.889	.112
س٢٢	63	4.19	.692	.087
س٢٣	63	4.24	.640	.081
س٢٤	63	4.17	.708	.089
س٢٥	63	4.25	.647	.081
س٢٦	63	4.11	.721	.091
س٢٧	63	4.17	.708	.089
س٢٨	63	4.10	.640	.081
س٢٩	63	4.08	.829	.104
الفرضية.الرابعة	63	4.14	.441	.056

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س١٨	15.658	62	.000	1.317	1.15	1.49
س١٩	12.654	62	.000	1.127	.95	1.31
س٢٠	9.780	62	.000	.905	.72	1.09
س٢١	8.788	62	.000	.984	.76	1.21
س٢٢	13.649	62	.000	1.190	1.02	1.36
س٢٣	15.345	62	.000	1.238	1.08	1.40
س٢٤	13.168	62	.000	1.175	1.00	1.35
س٢٥	15.389	62	.000	1.254	1.09	1.42
س٢٦	12.233	62	.000	1.111	.93	1.29
س٢٧	13.168	62	.000	1.175	1.00	1.35
س٢٨	13.574	62	.000	1.095	.93	1.26
س٢٩	10.335	62	.000	1.079	.87	1.29
الفرضية.الرابعة	20.463	62	.000	1.138	1.03	1.25

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س٣٠	63	4.17	.752	.095
س٣١	63	3.78	.851	.107
س٣٢	63	3.95	.958	.121
س٣٣	63	4.38	.580	.073
س٣٤	63	4.59	.586	.074
س٣٥	63	4.46	.643	.081
س٣٦	63	4.30	.638	.080
س٣٧	63	4.24	.689	.087
س٣٨	63	4.41	.613	.077
س٣٩	63	4.25	.695	.088
الفرضية.الخامسة	63	4.25	.368	.046

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س٣٠	12.395	62	.000	1.175	.99	1.36
س٣١	7.255	62	.000	.778	.56	.99
س٣٢	7.894	62	.000	.952	.71	1.19
س٣٣	18.898	62	.000	1.381	1.23	1.53
س٣٤	21.510	62	.000	1.587	1.44	1.73
س٣٥	18.020	62	.000	1.460	1.30	1.62
س٣٦	16.182	62	.000	1.302	1.14	1.46
س٣٧	14.264	62	.000	1.238	1.06	1.41
س٣٨	18.303	62	.000	1.413	1.26	1.57
س٣٩	14.324	62	.000	1.254	1.08	1.43
الفرضية.الخامسة	27.046	62	.000	1.254	1.16	1.35

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية.الرئيسية١	63	4.16	.361	.046

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية.الرئيسية١	25.440	62	.000	1.158	1.07	1.25

T-Test

الفرضية السادسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س٤٠	63	4.27	.653	.082
س٤١	63	4.19	.800	.101
س٤٢	63	4.38	.658	.083
س٤٣	63	4.43	.615	.077
س٤٤	63	4.43	.560	.071

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س٤٠	15.442	62	.000	1.270	1.11	1.43
س٤١	11.806	62	.000	1.190	.99	1.39
س٤٢	16.654	62	.000	1.381	1.22	1.55
س٤٣	18.446	62	.000	1.429	1.27	1.58
س٤٤	20.256	62	.000	1.429	1.29	1.57

الفرضية السابعة:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
س٤٥	63	4.43	.797	.100
س٤٦	63	4.37	.703	.089
س٤٧	63	4.32	.758	.096
س٤٨	63	4.17	.752	.095
س٤٩	63	4.13	.772	.097
س٥٠	63	4.30	.613	.077
س٥١	63	4.30	.613	.077

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
س٤٥	14.219	62	.000	1.429	1.23	1.63
س٤٦	15.422	62	.000	1.365	1.19	1.54
س٤٧	13.790	62	.000	1.317	1.13	1.51
س٤٨	12.395	62	.000	1.175	.99	1.36
س٤٩	11.582	62	.000	1.127	.93	1.32
س٥٠	16.863	62	.000	1.302	1.15	1.46
س٥١	16.863	62	.000	1.302	1.15	1.46

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرضية.الرئيسية٢	63	4.26	.381	.048

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الفرضية.الرئيسية٢	26.312	62	.000	1.263	1.17	1.36

تم بحمد الله تعالى،،